التّفكيك الابستمولوجيّ لعلم الاجتماع السّياسيّ

د. صلاح نيّوف

الباحث: دكتوراه في العلوم السياسية / الفكر السياسي ـ جامعة السوربون باريس، يعمل أستاذا في كلية القانون والعلوم السياسية ـ الأكاديمية العربية في الدنمارك له العديد من المؤلفات منها "مدخل إلى الفكر السياسي الغربي"، "مقدمة في العلمانية"، "مدخل إلى الإستراتيجية"، فضلا عن ترجمة العديد من الكتب أهمها "جيوبوليتك البترول"، "المجتمع المدني في مواجهة السلطة" من الفرنسية إلى العربية، وهي منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك.

ملخص.

يشغلُ علم الاجتماع السّياسيّ مكانةً استثنائيةً بين التّخصصات التّي نربطها عادة "بعلم السّياسة". كما يشكّل مادة أساسيّة ونوعيّة في التّعليم الجامعيّ، على نفس مستوى الفلسفة السّياسيّة، تاريخ الأفكار أو دراسة المؤسسات السّياسيّة والإداريّة والسّياسات العامّة. أيضاً، علم الاجتماع السّياسيّ: هو شكل من أشكال المقاربة المنهجيّة لمواضيع عديدة تمّت دراستها من قبل الباحثين والمتخصصين في العلوم السّياسيّة، مواضيع مثل العلاقات الدّوليّة، الأنظمة السّياسيّة، الأعمال الحكوميّة، السّلوكيات السّياسيّة ومواضيع أخرى.

يحاول البحث الإجابة على الإشكاليّة التّي طرحها في بدايته، وهي تتبع أصول علم الاجتماع السّياسيّ وتحليل مفرداته ووضعها في علاقة مع العلوم الاجتماعيّة الأخرى للوصول في النّهاية إلى وضع تعريف لهذا العلم من خلال طرح سؤال كبير هو: هل يوجد علم يمكن أن نطلق عليه اسم "علم الاجتماع السّياسيّ"؟

Abstract.

The Political Sociology occupies a special place among the discipline usually associated when talking about “political science.” It is the specific object of teaching in universities, as well as political philosophy, the history of ideas or the study of political and

administrative institutions and public policies. But it is also a way to methodically approach most objects that are processed by researchers and teachers of political science – international relations, political regimes, the actions of governments, political behaviour. The purpose of political sociology as first approach is that society in all its political dimension and starting from this basic premise, that will ask of course be clarified, political sociology can be considered, and this is the bias of the course, as the sociological approach of political phenomena, that is, as the set of concepts and methods of analysis identified by general sociology to the study of social relations.

These considerations should dictate our initial attitude to political sociology. It must first be wary of ideological discourse and not accept any conclusion that is part of a rigorous epistemological and methodological framework. You must then confirm the need for a break with scientific discipline, as it is constituted today. This introductory research is not intended to constitute a scientific adventure. It is, more modestly, to verify the epistemological foundations of some of the many theories that clutter the field of political sociology. This critical inventory work is not easy because the ideology willingly visor shimmering colors of the most sophisticated technology. It remains essential and leaves provide in the coming years, a scientific break in political sociology. Science is progressing well.

The difficulties of this research, we meet early on, with the definition of the object of our discipline. What political sociology? The political adjective is ambiguous. The vagueness of the concept allows all interpretations and sparked a big debate. The noun sociology, less discussed, yet involves fundamental consequences that we forget too often. Let’s start with the great debate on the concept of the political, social and scientific. Then we will see how we can conceive the sociological analysis.

كلمات مفتاحيه عن البحث:

What is the political sociology? - Political sociology and political science - Classical sources of political sociology - The fields of political sociology. The epistemological deconstruction of political sociology

ما هو علم الاجتماع السياسي؟ ـ علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية ـ مجالات علم الاجتماع السياسي. المصادر الكلاسيكية لعلم الاجتماع السياسي.

مدخل عام.

اعتمدَ تحليل الأفعال السّياسيّة على رؤية تاريخيّة بالماضي، وبشكل أكثر تحديداً، كان اعتماداً على قراءة سلوكٍ وأفعال قامَ بها رجالٌ "عظماء" أو مشهورون. استمر القصص التّاريخيّ فترة طويلة في الميدان السّياسيّ حتّى تَخلى عنه المؤرخون أنفسهم. ظهرتْ بعد ذلك مدارس فرضت نفسها من خلال رؤية شاملة للظواهر التّاريخيّة وربطتها بسياق جغرافيّ، اقتصاديّ واجتماعيّ [مثل المدرسة التّي أسسها كلّ من "مارك بلوش" و " لوسيان فيبفر"] في جامعة السّوربون عام 1930، هذه المدارس خفّضت كثيراً من السّرد حول المعارك والأزمات لتقدم لها تحليلاً جديداً.

لم تكن العلوم السّياسيّة مرتبطةً بأيّ إطارٍ مؤسساتيّ، أمّا استخدام مصطلح أو تعبير "العلوم السّياسيّة" بصيغة الجمعِ فقد كان خطوةً متقدمةً وكبيرة في حدِّ ذاتهِ، أيّ أنّ السّياسة فيها أكثر من علم. كانت السّياسة تقاطعاً للعديد من التّخصصات التّي يَتمُ تدريسها: التّاريخ السّياسيّ والدّبلوماسيّ، الجغرافية الإنسانيّة، القانون الدّستوريّ...الخ. وفيما يتعلق بعلم الاجتماع/السّيسيولوجيا، وكما يُقال عنها بأنها آخرُ الوافدين للعلوم الاجتماعيّة، فلم يكن لديها اهتمام يذكر بالظواهر السّياسيّة. تردد علم الاجتماع في الطريقة التّي سيُقدم فيها نفسهُ، فهل هو مفهومٌ شاملٌ للظواهر الاجتماعيّة المنتشرة والممتدة في وبين تخصصات تقنية تقتصرُ

على دراسة الجماعات الخاصّة أو الصّغيرة: علم اجتماع العائلة، علم اجتماع الأديان، العالم الزّراعيّ...، أو هو أكثر من ذلك[1]. ؟؟

علم الاجتماع السّياسيّ: وهو موضوعُ دراستنا، فقد تمّ تدريسهُ في البداية داخل كُلّيات القانون، ولكن لماذا؟ لأنّ النّظرة إلى تدريس القانون العام، وبشكل خاصّ القانون الدّستوريّ، كانت غير مكتملة من غير ربطهِ بالحياة السّياسيّة. عرفتْ فرنسا تيارين أساسيّين مسيطرين على تخصص القانون العام في بداية القرن العشرين وقد تمّ اغناؤهما بمشاركة علم الاجتماع لهما. تيار Léon Duguit وهو تلميذُ إميل دوركهايم[2]، وتيار Maurice Hauriou المتأثر ببرغسون. في الولايات المتحدة، تمّ تطوير العلوم السّياسيّة في أقسام علم الاجتماع أو في أقسام تدرس "الحكم" كتخصص في بعض الكُلّيات الجامعيّة. استلهم موريس دوفيرجيه التّطور العلميّ في هذا المجال ونقله إلى فرنسا ثمّ طبق مناهج التّحليل الأمريكيّة على دراسته الشّهيرة "الأحزاب السّياسيّة" عام 1951. لقد تأثر مفهوم تدريس القانون الدّستوريّ بالدّراسات حولَ الأحزاب السّياسيّة وجماعات الضّغط، وأثّر ذلك بدورهِ على وصف ورؤية الآليات المؤسساتيّة[3].

ظلّ علمُ الاجتماع السّياسيِّ تحت وصاية القانون الدّستوريّ، واقتصر تدريسه على ذلك فقط. أغنت هذه الوصاية القانون ولكنّها أفقرت علم الاجتماع السّياسيّ ومنعتهُ من التّطور. ولأن السّياسة هي في المقام الأوّل نشاط اجتماعيّ، فإنّ الفعل السّياسيّ هو فعل اجتماعيّ، وعلم الاجتماع السِّياسيِّ هو أيضاً في المقام الأوّل علم اجتماع. إنّ قلّة المعرفة بهذه الحقائق توضحُ العديد من نقاط الضّعف النّظرية والعمليّة لعلم الاجتماع السّياسيّ المعاصر[4].

علينا أن نأخذ بالاعتبار جميع هذه التّغيرات، والتّطورات أثناء تحديد موقفنا الدّراسيّ الأوّل لعلم الاجتماع السّياسيّ. علينا بداية أن نشكّ ونكون حذرين من الخطاب الأيديولوجيّ،

[1]look, Bachelard GASTON, « La Formation de l'esprit scientifique », Paris, éd. Vrin, 4e éd.

2 DURKHEIM Emile, « Règles de la méthode sociologique », Paris, éd. PUF, 17e éd.

[3] look, SCHAFF Adam, " La conception du matérialisme dialectique en science politique ", Paris, in La Science politique contemporaine, UNESCO, 1950.

4 COT Jean-Louis, « Mounier Jean Pierre, Pour une sociologie politique », Paris, éd. Point Seuil, 1974.

ولا نقبل أيّة خُلاصة أو استنتاج لا يوضع ضمن إطار ابستمولوجيّ/معرفيّ ومنهجيّ صارم. لا يهدفُ البحث هنا، وهذا غير ممكن، لمغامرة بوضع نظرية علميّة، بلّ هو أكثر تواضعاً من ذلك بكثير، حيث يحاول التّحقق من بعض الأسس الابستمولوجيّة/المعرفيّة، وعرض بعض أفكار النّظريات، المتعددة أصلاً، والتّي هي على اختلاف، والتّي تنتشرُ في حقل علم الاجتماع السّياسيّ.

صعوبات البحث كثيرة ومتشعبة، ابتداءً من إيجاد تعريف لعلم الاجتماع السّياسيّ، ثمّ تحديد ميدان ومجال هذا العلم. فما هو علم الاجتماع السّياسيّ إذاً؟ وكيف نقرأ الصّفة "سِيَاسِيِّ" كثيرة الغموض في هذا الميدان؟ إنّه غموض يشرّع الأبواب أمام جميع التّفسيرات ويقود إلى نقاشات وحوارات كبيرة. أمّا الاسم "علم الاجتماع"، وهو أقل غموضاً ونقاشاً، ينطوي على نتائج أساسية غالباً ما تكون منسية. يهدف هذا البحث إلى إزالة بعض الغموض عن هذه الأسئلة الكبرى التّي لا يتسع لها عدد قليل من الصّفحات.

إشكاليّة الدّراسة:

يعتبر علم الاجتماع السّياسيّ كنتاجٍ لزواج "غير شرعيّ" بين التّاريخ والقانون. هذا الأصل يطبع وبشكل عميقٍ ويعيق تطور هذا "العلم". يأتي هذا البحث ليحاول تتبع أصول علم الاجتماع السّياسيّ وعلاقته بالعلوم الأخرى، ثمّ تفكيك مفرداته المكونة له " علم، اجتماع، سياسيّ" وتحليل كلّ مفردة بشكل منفرد، ووضعها في علاقة مع المفردات الأخرى لنصل بنهايتها إلى رسم الإشكاليّة وتحديدها كلياً تحت فكرة واحدة في سؤال إشكاليّ كبير: هل يوجد علم يمكن أن نطلق عليه اسم "علمُ الاجتماع السّياسيّ".

أهمية الدّراسة:

كثيرة هي الدّراسات والمؤلّفات التّي تحمل اسم "علم الاجتماع السّياسيّ"، لا يدرس هذا البحث المواضيع والأفكار التّي يهتم بها هذا "العلم" مثل [الأدوار السّياسيّة، الدّولة الحديثة، المؤسسات، الأنظمة السّياسيّة، السّلطة، الأحزاب السّياسيّة...الخ] بلّ يفككُ ويَدرسُ "علم الاجتماع السّياسيّ" في حدِّ ذاتهِ، وتكمن الأهمية هنا في تقديم قاعدة نظرية تمكّن المهتمين

بهذا "العلم"، لاسيّما طلاب العلوم السّياسيّة، من بناء رؤية عامّة واضحة حول الإطار العلميّ والأكاديميّ الذّي يُحيط "بعلم الاجتماع السّياسيّ".

أهداف الدّراسة:

عند نهاية قراءة هذه الدّراسة نصل إلى نتيجة وهي أن انشغال علم الاجتماع السّياسيّ بالدّولة يختلف عن انشغاله بالسّلطة، وأنّ هذا "العلم" على علاقة وارتباط جوهريّ بالعلوم الاجتماعيّة الأخرى، وأنّه هناك حاجة كبيرة في الميدان الأكاديميّ والبَحثيّ لإعادة قراءة المفاهيم والفصل بينها. أمّا الهدفُ الأساسيّ والوحيد من هذه الدّراسة هو تقديم وتوضيح العلاقة بين مكونات "علم الاجتماع السّياسيّ"، وتحديد أهمّ مجالاته البحثيّة.

منهج الدّراسة:

تطورتْ العلوم الاجتماعيّة بشكل كبير في القرن الماضي والقرن الحالي المعيش. تأتي أهمية هذا التّطور في أنه أدّى إلى إعادة تجديد التّفكير الابستمولوجيّ/المعرفيّ في ميدان العلوم الاجتماعيّة. إنّ الدّراسة الابستمولوجيّة "للعلم" الاجتماع السّياسيّ تؤدي إلى التّحقق من ماهيته وشرعيته "كعلم"، لهذا السّبب كان اختيارُ عنوان البحث الذّي يضم كلمة "الابستمولوجيّ"، وهي منهجنا هنا لتحليل مدى علمية "علم الاجتماع السّياسيّ"، بالتّالي هي محاولة لعدم حصار البحث بمناهج بحثيّة تقليديّة.

مدخل ابستمولوجيٍّ[1].

[1] الابستمولوجيا هي دراسة العلم، أو دراسة العلوم. لغويا، إن كلمة " ابستمو" épistèmê تعود للغة اليونانية القديمة وتعني "المعرفة أو العلم" استخدام هذه الكلمة جديد نسبيا، حيث يعود استخدامها في الأدبيات العلمية والفلسفية في اللغة الفرنسية إلى بدايات القرن العشرين، واستخدمت لتحل محل التعبير السابق "فلسفة العلوم" الذي استخدمه أوغست كانط من قبل والذي مازال مستخدما. تتميز الابستمولوجيا عن "نظرية المعرفة" التي درسناها عند فلاسفة القرن السابع عشر والثامن عشر، والتي كانت قد بدأت بالتوسع مع اتصالها بالعلم الحديث. يستخدم الكتّاب الأنكلو ـ ساكسون مصطلح الابستمولوجيا للإشارة إلى النظرية الفلسفية والحديثة للمعرفة، ويميزونها عن فلسفة العلوم نفسها. درس ميشيل فوكو ما سماه " ابستيمي" بوصفه مجموعة من المبادئ، على غرار "البراديغمات" التي تحدث عنها "توماس كون"، والتي توجد في العديد من التخصصات، والتي أيضا تختلف مع مرور الوقت وبشكل متقطع. يرى "هيرفي بارو" في كتابه عن "نظرية المعرفة"، صادر باللغة الفرنسية، "أنه مهما كانت قيمة الذي قدمه فوكو أو "توماس كون" بالنسبة لتاريخ الأفكار، إلا أن هذا المفهوم " البراديغمات" أو " ابستيمي" لا يأخذ بعين الاعتبار التقدم في المعرفة العلمية والتي لا يمكنها أن تطال بضربة واحدة جميع مجالات العلم. ولهذا السبب فإن مفهوم فوكو للأبستمولوجيا لا يستطيع ادعاء شغل مجال ما سميناه سابقا فلسفة العلوم". الابستمولوجيا ليست تيارا أو مدرسة واحدة، حيث يمكن الحديث عنها عند ديكارت، عند كانط، عند ميشيل فوكو، برتراند راسل، بيير دوهمان... وغيرهم. بحثنا هنا ليس عن الابستمولوجيا، لذلك نكتفي بهذا التعريف المختصر عنها.

"سياسيّ" ـ "اجتماعيّ" ـ "علميّ":

يشغلُ علم الاجتماع السّياسيّ مكانةً استثنائيةً بين التّخصصات التّي نربطها عادة "بعلم السّياسة". كما يشكّل مادة أساسيّة ونوعيّة في التّعليم الجامعيّ، على نفس مستوى الفلسفة السّياسيّة، تاريخ الأفكار أو دراسة المؤسسات السّياسيّة والإداريّة والسّياسات العامّة. أيضاً، علم الاجتماع السّياسيّ: هو شكل من أشكال المقاربة المنهجيّة لمواضيع عديدة تمّت دراستها من قبل الباحثين والمتخصصين في العلوم السّياسيّة، مواضيع مثل العلاقات الدّوليّة، الأنظمة السّياسيّة، الأعمال الحكوميّة، السّلوكيات السّياسيّة ومواضيع أخرى. يَرى البروفسور " جاك لاغروي"، من جامعة باريس الأوّلى، أن " علم الاجتماع السّياسيّ يهدف، من بين أهدافه الأخرى; إلى تحليلٍ دقيقٍ لكلّ ما هو سياسيّ، أيّ تحليل ما نعتبره منتمياً إلى مجال السّياسة. فعلم الاجتماع السّياسيّ هو خطوة سوسيولوجيّة من خلال محاولته متابعة وشرح كلّ الظواهر الاجتماعيّة التّي لها تأثير على النّشاطات والأدوار السّياسيّة، كالمواجهة بين الأحزاب السّياسيّة، سلوك النّاخبين، الطقوس المؤسساتيّة، وعلى الخطابات السّياسيّة. وعلم الاجتماع السّياسيّ هو سياسيّ فيما يتعلق بموضوعه الخاصّ، وفيما يهتم، وهي مجمل الظواهر السّياسيّة. وبالإضافة إلى تحليله العميق لهذه الظواهر، فهو يجدُ شرحاً لها داخل "الأفعال الاجتماعيّة": مثل الصراع بين المجموعات، العلاقات بين من يملك ومن لا يملك، التّطورات الكبرى التّي تؤثر على الاعتقاد والممارسة عند الفرد...الخ".[1]

أولاً ـ ما هو علم الاجتماع السّياسيّ، وما هي حدودهُ؟

علمُ الاجتماع السّياسيّ مثل أيّ موضوع آخر ربما، تمكن مناقشته بشكل سهل أو بشكل صعب. شكله السّهل، يحلل علم الاجتماع السّياسيّ، وفي المقام الأوّل، كيف أن السّياسة والعمليات السّياسيّة تعتمدُ على العمليات الاجتماعيّة الأكثر عموميةً. المواقف الأخلاقيّة للمجتمع والشّكل الذّي اعتاد الناس فيه على التّفكير والسّلوك. يستندُ تخصص علم الاجتماع السّياسيّ على قناعة أن الظاهرة السّياسيّة متجذرة في أنماط تكوين المجتمع، وبالتّالي يمكن تفسير هذه الظّاهرة السّياسيّة من خلال هذه الأنماط. إنّ علم الاجتماع السّياسيّ ليس تخصصاً

[1] LAGROYE Jacques, « sociologie politique », Paris, éd. Presses de Sciences Po et Dalloz, 2002, P.13.

كلاسيكيّاً مقارنة بالتّخصصات الأخرى في العلوم الاجتماعيّة والسّياسيّة، مع ذلك، وفي العديد من الحالات، إنّ هُوية تخصص علميّ ليست الموضوع subject الأكثر أهميّة، وليست المهمّة الأساسيّة من أجل دراستها. بنهاية القرن العشرين وبداية الواحد والعشرين، تبدو الظواهر الاجتماعيّة والسّياسيّة في حالة من التّغير الكامل لتصبح أكثر شموليّة وعالميّة، مع هذه الصّيرورة، فإنّ التّخصصات العلميّة "تستعير" وبسهولة الأفكار، المناهج والطرائق، النّظريات والمواقف من التّخصصات الأخرى المرتبطة بها. أفضل مثال على ذلك، كما تقول البروفسورة " ريجينا ألفيتشن": " هو الدّراسات الأوربية حيث مختلف العلوم، مثل: العلوم السّياسيّة، السّيسيولوجيّة، القانون، الاقتصاد والتّاريخ أصبحت مرتبطة فيما بينها، وأن الأفكار المختلفة من هذه المجالات يتم استخدامها في دراسات نوعيّة". [من كتاب لها بعنوان "علم الاجتماع السّياسيّ"، ص 5، 2013، صادر باللّغة الإنكليزيّة].

إنّ علم الاجتماع السّياسيّ، كعلم يبحث في العديد من الأفعال الاجتماعيّة (الأفعال السّياسيّة)، هو علم اجتماعيّ. وما نقصده هنا من مصطلح "علم اجتماعيّ"; هو مجموعة من التّخصصات "العلمية" تشترك بتكريس دراسات عن المجتمعات والسّلوك الإنسانيّ ولهذا السّبب ندعوها "علوم اجتماعيّة"، أو " علوم الإنسان". من أهمّ هذه التّخصصات: الاقتصاد، الأثنولوجيا، البسيكولوجيا، التّاريخ وعلم الاجتماع. تشترك بدراسة الإنسان والحياة في المجتمع، ولكنّها تختلف أو تتمايز بزوايا المقاربة والموضوعات الخاصّة التّي تدرسها. يدرس علم الاجتماع "الأفعال الاجتماعيّة" (المدرسة، الزّواج، الاقتراع، الجريمة...)، ويركّز التّاريخ على الماضي، أمّا الأثنولوجيا فتهتم بالمجتمعات البعيدة، أو ليست الغربية حيث ولدت العلوم الاجتماعيّة، وتعمل البسيكولوجيا على الوعي، ويحللُ الاقتصاد آليات تبادل الممتلكات، لاسيّما ضمن نطاق السّوق. أمّا بالنّسبة لعلم الاجتماع السّياسيّ، فموضوعه كلّ ما يتعلق بحكم المجتمعات وكلّ ما له علاقة بالحكم.[1]

علم الاجتماع السّياسيّ، كما يقول دانييل موشارد -أستاذ العلوم السّياسية في جامعة السّوربون وصاحب مؤلّف" مدخل إلى علم الاجتماع السياسي"-صادر في الفرنسية:" لا

[1] MOUCHARD Daniel, Jean-Yves DORMAGEN, « Introduction à la sociologie politique », Paris, éd. De Boeck, 2008, p. 6.

يبحث علم الاجتماع السّياسي لا لتبرير ولا لإدانة، ولا حتّى تحديد ما هو صحيح، قانونيّ، أو غير مرغوب. وهنا هو ذا يتميز عن خطاب محترفيّ السّياسة الذّي يهدف قبل كلّ شيء لإقناع الآخرين. وهو يختلف أيضاً عن الفلسفة السّياسيّة التّي يهدف موضوعها مثلاً: للسؤال والاستفهام حول حياة أكثر تناغماً وأكثر حرية في المجتمع، أو حول مسألة أفضل نظام سياسيّ ممكن. السّيسيولوجيا، مثل جميع العلوم الاجتماعيّة، ليس لديها هدف توجيهيّ. لهذا السّبب هي تتميز أيضاً عن القانون، حيث يهدف لوضع ما هو قانونيّ وما هو غير ذلك، ويطبّق على النّظام السّياسيّ، يهدف إلى التّنظيم; تنظيم السّلطة السّياسيّة". [دانييل موشارد، مدخل إلى علم الاجتماع السّياسيّ، في الفرنسيّة، ص 5].

نجدُ من المهم والضّروريّ هنا التّمييز/المقاربة بين علم الاجتماع السّياسيّ والقانون الدّستوريّ، أكثر من أهمية التّمييز بين علم الاجتماع والقانون، فبين علم الاجتماع السّياسيّ والقانون الدّستوريّ موضوعاً مشتركاً هو "الموضوع السّياسيّ"، وفي العادة يتم تعليم هذين التّخصصَيْنِ في نفس المؤسسات. يعود هذا إلى "تاريخ العلوم الاجتماعيّة للسياسيِّ" كما يشير " بيير فافر" في كتابه [ولادة علم السّياسيّة][1]. في فرنسا مثلاً، تطور علم الاجتماع السّياسيّ في معاهد العلوم السّياسيّة، وأيضاً وبشكل كبير في كلّيات القانون. حيثُ أن دراسة العديد من المواضيع السّياسيّة (الدّولة، الحكومة، البرلمان...) جاءتْ من القانون العام والقانون الدّستوريّ. [دانييل موشارد، المرجع السابق، ص 6 - 7]. ضمن هذه التّخصصات القانونيّة سيظهر علم الاجتماع السّياسيّ كتخصص جامعيّ نوعيّ ومستقل. وبعد الحرب العالميّة الثّانية سيتطور -التّخصص-بفضل ظهور المؤسسات وبرامج التّعليم لاسيّما بعد تأسيس "الجمعية الفرنسيّة لعلم السّياسة عام 1949" وإطلاق "المجلة الفرنسيّة لعلم السّياسة عام 1951".

يمكن لعلم الاجتماع السّياسيّ أن يكون محاولةً للنظر في التّفسيرات والشّروحات التّي يَقترحُها الباحثون من مختلف التّخصصات. فيما يتعلق بالسّياسة في جوانبها المختلفة، فإنّ علم الاجتماع السّياسيّ يهتم، كما هذه الجوانب، بنشوء وتكون الأفعال، بتاريخ المجموعات

[1] FAVRE P., « Naissances de la science politique », Paris, éd., Fayard, 1989.

والمؤسسات، بانتقال القواعد الاجتماعيّة، بالشّروط التّي تساعد على قوننة الأدوار...الخ. إنّه يستقي معطياتهُ ومراجعهُ من جميع أعمال "العلوم" التّي تَدرسُ البعد السّياسيّ للأفعال الاجتماعيّة. إنّ علم الاجتماع السّياسيّ معنيّ بشكل مباشر بالتّحول في العلاقات الاجتماعيّة. لذلك فإنّ عمل الباحث ضمن هذه الشّروط ليس فقط في أن يحكي ما يجري، أو يصف عملية، أو صيرورة يراها. الباحث يضع فرضيات من أجل أن يأخذ بالاعتبار الظّاهرة التّي يحللها ثمّ يجهد ليدقق مدى صلاحيتها. خاصيتان أساسيتان يمكن أن يعمل الباحث في علم الاجتماع السّياسيّ من خلالهما: الأوّلى، أن العمل البحثيّ التّجريبيّ (إجراء تحقيقات، إحصاءات، مراقبات للسلوك، دراسة ملفات، تجميع بيانات وأرقام...) يجري من خلال اختبار الفرضيات التّي تمّ وضعها بناءً على أعمال سابقة. لا تظهر هذه الفرضيات عن طريق المصادفة، بل تتطابق بشكل عام مع نظريات النّشاط والفعاليّة الاجتماعيّة ومع العلاقات الاجتماعيّة. النّظرية لا تزود الباحث بفرضيات جاهزة، إنّها تحرّض على تدقيق واختبار هذه أو تلك العلاقة، وأثناء التّدقيق والاختبار نضع فرضيات تتوافق مع الموضوع القيد الدّراسة.

الثّانية، يتم توجيه البحث من خلال فائدة ذات أولويّة من أجل شرح الظّواهر السّياسيّة ومن أجل تحليل الأفعال التّي، بطريقة مُباشرة أو غير مُباشرة، ترتبط بهذا المجال من البحث. المتخصص بعلم اجتماع الأديان يهتم بالسّلوكيات الدّينيّة، مؤرخ القانون سيدرس انعكاسات الظّاهرة على تطور الممارسات القانونيّة، المتخصص بالسّياسة سيفضل الجوانب السّياسيّة للتحول الاجتماعيّ: تطور الاختيارات والتّفضيلات الانتخابيّة، تجديد النُّخب السّياسيّة، تنويع نماذج الفعل تجاه السّلطات العامّة، نمو المشاركة السّياسيّة...الخ.

إنّ الحدود الأكاديميّة بين التّخصصات توجد في علاقات من التّعدي Transgressed. حيث على الباحث في علم الاجتماع السّياسيّ أن يتحول أحياناً إلى مؤرخٍ، وأحياناً متخصص بالأعراق، أو يتذكر مثلاً أنهُ كان متخصصاً بالعلوم القانونيّة. ويبدو في الكثير من الأحيان الأخرى أن النّظريات السّياسيّة والمعارف التّي يستخدمها توجد في العديد من المؤلّفات التّي تعالج الإشكاليات والتّي بدورها قد تبدو بعيدة عن مركز الاهتمام البحثيّ الاعتياديّ. هذا

الانفتاح الواسع على التّخصصات الأخرى يجب ألّا يستبعد أن الباحث في علم الاجتماع السّياسيّ عليه وبشكل خاص أن يقودَ بحثه من خلال معرفته بنظرياتٍ وطرائق ومناهج علم الاجتماع.

بالنّسبة لموضوع الأبحاث the subject of researchs في علم الاجتماع السّياسيّ، يجب ألّا يكون ثابتًا مرّة واحدة وبشكل دائم. إنّ مفاهيم "ما هو سياسيّ" و " ما ينتج عن السّياسة" هي مفاهيم تتطور وتنتقل من مجموعة لأخرى، كما إنّها مادة جدليّة. ولأن الأفراد والجماعات غير متفقين كلّ الوقت حول ما ندعوه سياسة، ولأن الممارسات السّياسيّة ليست متطابقة عبر الأزمان، فإنّ علم الاجتماع السّياسيّ يأخذ بعين الاعتبار هذه التّرددات، لا بل أيضاً يجعل من التّردد موضوعاً من مواضيع أبحاثه، مستفسراً بشكل دائم عن "بناء ما هو سياسيّ" في كلّ مجتمع. بالتّالي فإنّه على الباحث إتباع ما يسمى النّسبيّة المنهجيّة. إنّ مفهوم السّلطة، غايات الفعل السّياسيّ، التّقسيمات والمستويات بين الأدوار والمؤسسات السّياسيّة، كلّ هذا يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مجموعة اجتماعيّة إلى مجموعة أخرى. لا يوجد مفهوم " جيد وواحد" يتطابق مع القناعات الشّخصيّة للمتخصصين في السّياسة في جميع البلدان وجميع الثّقافات، أو يمكننا أن نجعل منه قاعدة لكلّ الجماعات.

للباحث في علم الاجتماع السّياسيّ الحريّة في تفضيل هذا المفهوم للسلطة أو للعلاقات السّياسيّة على مفاهيم أخرى، أن ينتقد مفاهيم معينة ولا ينتقد غيرها، ولكن يجب عليه عندما يقوم ببحثه، ومن خلال اختياره للمنهج والطريقة البحثيّة، أن يشرح وأن يحاول فهم لماذا وكيف هذا أو ذاك الفكر أو الاعتقاد، أو هذا أو ذاك الشّكل من التّنظيم لماذا وجد هنا ولم يوجد في مكان آخر.

ما هو "سياسيّ" في علم الاجتماع السّياسيّ:

إذاً، إنّ موضوع علم الاجتماع السّياسيّ، وكما رأينا في تعريفه وحدوده، في مقاربته الأوّلى، هو المجتمع في كلّ بُعده السّياسيّ وانطلاقاً من هذه الفرضيّة الأساس، والتّي سنوضحها لاحقاً، علم الاجتماع السّياسيّ يمكن اعتباره كمقاربة سوسيولوجيّة للظواهر السّياسيّة، أو بشكل آخر للقول، كمجموعة من مفاهيم وطرائق للتحليل التّي يحددها علم

الاجتماع العام من أجل دراسة العلاقات الاجتماعيّة. سنعود إلى استخدام هذه الطرائق والمفاهيم ضمن نطاق شرح الظّواهر الاجتماعيّة وكيف تعمل العلاقات النّوعية التّي تمثّل طَابعاً سياسيّاً. تحديد ووضع تعريف أولي يطرح صعوبات في الاشتقاق اللغويّ، ويؤثر على طبيعة علم الاجتماع السّياسيّ نفسه.

الصّعوبة الأوّلي، تتعلق بمضمون ومحتوى المصطلح السّياسيّ، حيث إنّ استخدامه في التّعبير عن علم الاجتماع السّياسيّ يجب أن يكون مقبولاً من جميع علماء السّياسة أو المتخصصين فيها، لأن لهذا علاقة بتثبيت ووضع المجال نفسه أو التّخصص. الإشكاليّة هنا هي أنّ المفهوم نفسهُ غامضٌ كثيراً، معانيه متعددة وصعبة، متقلب ومتغير حتّى إنّه يؤثر على تحديد العالم السّياسيّ نفسه، أيّ مجال البحث الذّي من المفترض أن يعمل فيه علم السّياسة، يؤدي إلى تنوع واختلاف بين المتخصصين أنفسهم في اختياراتهم التّعسفيّة بين مفاهيم الاستناد إلى الدّولة أو إلى السّلطة. إنّ ما تستحضره كلمة "سياسيّة" يشير إلى المسائل المتعلقة بالمدينة وبالتّالي تتوسع الكلمة لتضم حكومة المجموعة.

السّياسة، من جهة، كاسم مؤنثٍ، في الفرنسية la politique وفي الإنكليزية politics، يشير رمزياً إلى المنافسة بين الأشخاص وإلى الشّكل أو الطريقة التّي يستخدمها الحكام من أجل إدارة المجتمع الذّي وضعهم على رأسه وهي مجموعة الخيارات التّي تُؤخذ بشكل جماعيّ أو فرديّ بواسطة الحكومة في دولة ما أو مجتمع ما. ومن جهة أخرى، إذا كان بالإمكان تعريف علم الاجتماع السّياسيّ كفرع من العلوم الاجتماعيّة ينشغل بالأفعال السّياسيّة، فهنا يطرح علينا سؤال تعريف ما هي السّياسة؟ هنا يبدو التّعريف صعباً لأن المصطلح متعدد المعاني polysemous. نجد في القواميس معانٍ مختلفة لهذا المصطلح، لاسيّما في الثّقافة الأنكلو ـ سكسونيّة التّي تفرق بين Polity، Politics وPolicy. يتم تعريف مصطلح Polity كفضاء سياسيّ، أيّ الفضاء أو المكان الذّي يشغله الفاعلون السّياسيون. وعملياً، هذا المفهوم قريب من مفهوم آخر قدمه "بيير بورديو"[1] ويستخدم عادة

[1] بورديو بيير [1930 - 2002]، واحد من كبار المفكرين الفرنسيين في النصف الثاني من القرن العشرين، مثل ميشيل فوكو أو جاك دريدا. أثر فكره بشكل كبير في حقل العلوم الاجتماعية ومازال حتى الآن يثير الجدل في هذا المجال. يوصف بأنه وارث علم الاجتماع الكلاسيكي.

في علم الاجتماع السّياسيّ وهو: الحقل السّياسيّ/المجال السّياسيّ[1] Champ politique. مفهوم " حقل" champ يشير إلى مكان للنشاط المتخصص داخل المجتمع، مع قضاياه، علاقات التّنافس في داخله، قواعده الخاصّة، هذا الحقل يمكن أن يكون سياسيّ، فنيّ، علميّ، دينيّ...الخ. أمّا Politics، فتشير إلى النّشاط السّياسيّ، أيّ الالتزام/الانخراط السّياسيّ وممارسة مهنة السّياسة. علماً أن هذا النّشاط/المهنة يخضع لقواعد أو منطق نوعيّ خاصّ مقارنة مع النّشاطات الاجتماعيّة الأخرى. ومن خلال مصطلح Policy نشير إلى الفعل/ السّياسيّ political action، أيّ السّياسات العامّة وأفعال السّلطات العامّة في قطاعات خاصّة (سياسات التّشغيل، سياسات البيئة، سياسات التّعليم...الخ).

إذاً، هي تعريفات مختلفة تعود لمجالات مختلفة للسياسة. هنا يمكننا إضافة تعريف آخر للسياسة وهي "كلّ ما يعود أو يتبع للحكم في مجتمع ما في كليته"[2]. نُعرّف أيضاً نشاطاً ما نجده في جميع المجتمعات (بما فيها المجتمعات التّي لا يوجد فيها دور أو نشاط سياسيّ نوعيّ[3])، والذّي يظهر بأشكال مختلفة جداً بشكل أكثر أو أقل عن نشاطات أخرى، وبشكل نوعيّ أكثر أو أقل أيضاً: أنه نشاط الحكومة. إذاً، السّياسة هي حكم المجتمعات، ولكن ليس بالمعنى المؤسساتيّ للمصطلح فقط. فحكم مجتمع ما بالمعنى الواسع هو القدرة عند العديد من الجماعات أو الأفراد على حكم وإدارة الحياة في المجتمع، توجيه سلوك مجمل أعضاء هذا المجتمع، إصدار القواعد والقوانين التّي تطبق على الجميع، وجعل الجميع يحترمونها[4]. هذا التّعريف هو دقيقٌ من حيث يشير لنشاط اجتماعيّ نوعيّ، وهو واسعٌ يشمل كلّ معاني مصطلح السّياسة. إنّه يتضمن السّياسة كفضاء (فضاء من النّشاطات والصّراعات حول

[1] MOUCHARD Daniel, Jean-Yves DORMAGEN, « Introduction à la sociologie politique », op. cit. p. 12.

[2] SAWICKI F., LAGROYE J., FRANCOIS B., « Sociologie politique », Paris, éd. Presses de Sciences PO/Dalloz, 2003, p. 24. In « Introduction à la sociologie politique ».

3 On this point, look LAPIERREa J-W, « Vivre sans Etat ? » Living without state?, Paris, Seuil, 1977, in « Introduction à la sociologie politique ».

4 SAWICKI F., LAGROYE J., François B., op. Cit. p. 31-32.

مسألة حكم المجتمعات)، والسّياسة كنشاط (نشاط الحكم أو التأثير على الحكم) والسّياسة كفعل عام (القرارات التّي يتم اتخاذها من قبل أولئك الذّين يمارسون وظائف الحكم)[1].

السّياسيّ، كاسم مذكر، في الفرنسيّة le politique وفي الإنكليزيّة political يشير بشكل عام إلى انعكاس موضوعيّ على السّلطة، انعكاس تمّ تحديده من خلال ممارسة الحياة اليوميّة. أيضاً سياسيّ: صفة، تتعلق بتنظيم السّلطة داخل الدّولة، فنقول: رجل سياسيٍّ; يهتم بالشّؤون العامّة، فلسفة سياسيّة: وهي دراسة مقارنة لأشكال السّلطة الممارسة داخل الدّول وبين الأشكال الأخرى الممكنة. علوم سياسيّة: تحليل أشكال السّلطة الممارسة داخل الدّول والمؤسسات. حقوق سياسيّة: وهي حقوق يستطيع من خلالها المواطن المشاركة في ممارسة السّلطة، إمّا مباشرة أو من خلال التّصويت. عملياً، نحن نستندُ على المفهوم الثّاني من أجل توظيف صفة سياسيّ ضمن نطاق دراسات علم الاجتماع السّياسيّ. مع ذلك، إنّ الغموض لا يعود كليّاً إلى التّعارض بين استخدامات الاسم المؤنث والاسم المذكر لكلمة "سياسة"، كما لا يعود أو لا يختزل إلى عدم إمكانيّة التقريب بين المجالين المنفصلين للكلمة.

إنّ مفهوم السّياسة، بالاسم المؤنث، وبالمعنى القوي لفنّ السّياسة، كما يأتي في تعبير "ممارسة السّياسة"، هو ميدان للتنافسات وللإدارة كلّ يوم بيومه، وهو معنًى لن يكون قابلاً للاختبار العلميّ، أمّا مفهوم سياسيّ، بالاسم المذكر، فهو مجال الدّراسة لأنه يأتي ضمن مفاهيم الجوهر نفسه، أيّ هناك شروط غير ثابتة للعبة السّياسيّة، وذلك في كلّ مكان وفي كلّ زمان. ولكن الأشياء ليست سهلة وواضحة لحدّ كبير. في الواقع، إنّ ما هو سياسيّ لا يستطيع أن يتجاهل العوارض والتّصورات والسّياسة ولن يكون من الممكن تصورها وإدراكها من غير التّفكير فيها بحدّ ذاتها. من جهة أخرى، وبالإضافة لذلك، إنّ مفهوم علم الاجتماع السّياسيّ مازال فيه غموض من خلال ما كتبه بعض المتخصصين في هذا المجال مثل " جان ماري دونكان"، في كتابه السّياسيّ الصّادر عام 1992، حيث يميل لجعل كلمة "السّياسة" في علم الاجتماعيّ السّياسيّ على أن تكون " السّياسة كاسم مؤنث" مفضلاً لها على استخدام كلمة " سياسيّ كاسم مذكر".

1 MOUCHARD Daniel, Jean-Yves DORMAGEN, op. cit, p.11.

ومن غير الدّخول في خلافات الدّلالات اللّغويّة إلى ما لا نهاية، فإنّ هذه المفاهيم المتعددة المستندة أساساً على المادة نفسها "علم الاجتماع السّياسيّ"، تؤدي وتحرض على البقاء في حالة من عدم الدّقة في حين أن البحث يتطلب منّا عكس ذلك. يعترف جان ماري دونكان في كتابه أن:" الهدف الذّي يبحث عنه فقط هو المضي قدماً في فهم كلّ ما هو سياسة، من خلال توضيح كلّ ما هو ليس سياسة.

الصّعوبة الثّانية: وتتعلق بنوعية البحث. هنا نطرح سؤالاً: الطّابع العلميّ لعلم الاجتماع السّياسيّ وصلته أو علاقة نوعيته وخصوصيته في مقاربة الأفعال السّياسيّة. بشكل آخر للقول، هل علينا تحديد هذه الصّلة والارتباط أو تعريف التخصص كعلم؟ إنّ التّأكيد واليقين في هذه النّقطة أو الصّعوبة الثّانية لا يخلو من العديد من نقاط الضّعف. في الواقع، الحدث السّياسيّ كونه بداية هو نشاط اجتماعيّ والفعل السّياسيّ هو فعل اجتماعيّ، فإنّ علم الاجتماع السّياسيّ هو بداية علم اجتماع وأن تعبير علم الاجتماع السّياسيّ نفسه يرمز إلى إرادة أو نيّة وضع الظواهر السّياسيّة ضمن مجمل الظواهر الاجتماعيّة. عُرف هذا المنهج على نطاق واسع بين العديد من كبار علماء السّياسة والاجتماع ونذكر من بينهم موريس ديفيرجيه، روجيه جيرار شوارتزنبيرغ وأيضاً كلود لوكلير، هذا المنهج يترجم، من جهة، رغبة إزالة الحدود بين هذين التّخصصين: علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع السّياسيّ، ضمن رؤية أو اعتبار وجود وحدة عميقة بين هذين العلمين للاجتماع، ومن جهة أخرى، هو ترجمة للربط أو الصّلة باستخدام المنهج السّيسيولوجيّ من أجل المقاربة السّياسيّة.

إذاً، علم الاجتماع السّياسيّ لديه اهتمام وصلة بالأفعال السّياسيّة (مثل من ينتخب، رفض كلّ مشاركة في الحياة السّياسيّة، الانضمام إلى حزب سياسيّ، التّظاهرات...الخ)، وله علاقة وصلة بالأعمال الاجتماعيّة التّي تبدو غريبة عن النّشاطات السّياسيّة أو التّي يتم تعريفها على أنها سياسيّة. هناك ظواهر أو أفعال مثل (نشاطات دينيّة، اجتماعات نقابيّة، مظاهرات لطلاب المدارس) يمكن متابعتها ودراستها كبعد من أبعاد السياسيّة حتّى لو أنكر المشاركون فيها أنهم لا يقومون بعمل أو فعل سياسيّ. في كلّ أشكال العلاقات الاجتماعيّة، بين الأفراد كما بين الجماعات، فإنّ علم الاجتماع يبحث عن الكشف عن أساس المواقف السّياسيّة، حتّى لو

أنه يعرف جيداً أن غالبية هذه العلاقات لا تؤدي في النّهاية إلى تكوين هذه المواقف. "إذاً قبلنا أن السّياسة هي في نفس الوقت مجموعة من النّشاطات النّوعية المتخصصة وهي بعدٌ ليس، دائماً، واضح أو ظاهر للعلاقات الاجتماعيّة، فإنّ علم الاجتماع السّياسيّ يتم تعريفه من خلال المصلحة أو المنفعة لهذه الجوانب للحياة الجماعيّة collective ومن خلال منهج هو: تحليل الأفعال والسّلوكيات التّي ندعوها غالباً " سياسيّة"، ونفهمها كبعدٍ خاص للحياة الاجتماعيّة"[1].

إنّ السّياسة، من خلال اهتمامها بموضوع ما، وفي أشكالها المتعددة، أو حتّى السّياسيّ، وهنا يعودان لنفس الشّيء، يهتمان منهجياً في استثمار الأفعال والعوامل الموضحة. لا السّياسة كاسم مؤنث ولا السّياسيّ كاسم مذكر، ولا كليهما معاً، لا يعرّفان ولا يحددان وبدّقة "تخصصاً" فكرياً. المؤرخ، الأنثروبولوجيّ، القانونيّ، عالم الاجتماع، أو الاقتصاديّ كلّهم يستطيعون تحليل الأفعال "السّياسيّة" من خلال هذا الشّكل. علم الاجتماع السّياسيّ معنيّ بشكل مباشر بالتّحولات في العلاقات الاجتماعيّة. فعمل الباحث، ضمن هذه الشّروط، ليس فقط بأن يحكي ما حصل، أو بشكل آخر بأن يصف ما حصل ويحصل. يضع الباحث فرضيات يأخذ فيها بعين الاعتبار ظاهرة تمّ تحليلها ويجهد ليدقق فيها.

ما هو "اجتماعيّ" في علم الاجتماع السّياسيّ:

الجذور الكلاسيكيّة لعلم الاجتماع السّياسيّ، الحداثة وما بعد الحداثة

في الولادة الابستمولوجيّة لعلم الاجتماع السّياسيّ، نجد مصطلح "الاجتماع"، المطبق على دراسة ومعالجة بناءً وتنمية المجتمعات الإنسانيّة، ظهر متأخراً، حيث أن أوغست كانط، وفي الجزء الرّابع من دروسه في الفلسفة الوضعيّة عام 1839، وكان يهدف لتحقيق تخصص علميّ حقيقيّ، هو من كان لديه النّية الموضوعيّة والوضعيّة التّي ستقود أبحاثه. لقد نصّ على الطّابع العلميّ لهذا العلم الاجتماعيّ الجديد الذّي رَسَمَ خطوطه عندما كتب:" ماذا ستكون الدّراسة الوضعيّة لمجمل القوانين الأساسيّة الخاصّة بالظّواهر الاجتماعيّة؟". إنّ فيما كتبه أوغست كانط وكرّس وقته له، من منهج بشكل خاصّ، فإنّ علم الاجتماع الحديث يدين

[1] LAGROYE Jacques, Op, P. 15.

بالكثير لهذا الإرث. أيضا بدوره ريمون أرون صنّف علم الاجتماع، كما يقول:" الدّراسة التّي تريد أن تكون علميّة لما هو اجتماعيّ". وذلك في كتاب له بعنوان " مراحل الفكر السّيسيولوجيّ" صدر عام 1967. نفس الشّيء، عرّف عالم الاجتماع " أرموند كوفلييه"، في كتابه علم الاجتماع الصّادر عام 1958، هذا العلم:" كعلم وضعيّ للأفعال الاجتماعيّة". على هذا الأساس المنهجيّ سوف يقوم علم الاجتماع السّياسيّ بدراسة تكوّن وتشكّل وتطور المجتمعات السّياسيّة، وذلك منذ خمسينات القرن الماضي.

إنّ علم الاجتماع السّياسيّ، ـ كغيره من فروع علم الاجتماع العام، ومثل العلوم الاجتماعيّة الأخرى التّي ولدت من تشظي علم الاجتماع العام: علم الاجتماع القانونيّ، علم اجتماع الجريمة أو علم الاجتماع الدّينيّ، ـ قد استعار العديد من المفاهيم والنّظريات من التّخصص الأمّ وهو علم الاجتماع العام. بالمقابل، هناك العديد من المتخصصين والباحثين، مثل (دومنيك شانولاند وفيليب برود) يعقّدون نسب أو انتماء علم الاجتماع السّياسيّ إلى علم الاجتماع العام، مؤكدين أن:

أولاً: علم الاجتماع السّياسيّ ليس بُعداً من أبعاد علم الاجتماع، بل فرعاً خاصّاً من العلوم السّياسية.

ثانياً: وفق تيار بحثيّ ظهر بعد الحرب العالميّة الثّانية، حصل انقسام مؤسساتيّ بين علم السّياسة وعلم الاجتماع، كما يلاحظ ذلك عالم الاجتماع "بيير أنسارد" في كتاب له بعنوان "علوم الاجتماع المعاصرة" صدر عام 1990، حيث يقول:" يمكن الفصل بين علاقات السّلطة عن المواقف ومن يمثلها، وفصل وظيفة وعمل الدّولة عن البُنى والهياكل الاجتماعيّة".

اليوم وبعيداً عن هذا الجدل والغموض، يمكن القول: إنّ الصّيغتين تشكلان مرادفاً لعلم الاجتماع السّياسيّ الذّي كتب عنه ريمون آرون عام 1965:" في نهاية المطاف، يمكننا القول إنّ علم السّياسة، بشكله الكلّي، يختلط مع علم الاجتماع السّياسيّ. إنّه الفصل السّياسيّ من علم الاجتماع".

غالباً ما نقرأ اليوم مصطلح "الحداثة" في العلوم الاجتماعيّة والسّياسيّة. لقد وصف علم الاجتماع الكلاسيكيّ (كارل ماركس، إميل دوركهايم، ماكس فيبر) هذه العملية كانتقال أو عبور من المجتمع التّقليديّ إلى المجتمع الحديث الصّناعيّ. أيضاً، تأثر انتشار مصطلح الحداثة بكتّاب ما بعد الحداثيين، لاسيّما " جان فرنسوا ليوتار" [1]، حيث إنّ انخفاض قيمة ما هو فلسفيّ والانعتاق من الأفكار الكبرى سيؤدي في النّتيجة إلى انتقال المجتمع الغربيّ إلى حالة ما بعد الحداثة. اليوم، إنّ مفهوم الحداثة الغربيّة، أو مفهوم الحداثة، يستخدم كتركيب أو صيغة تتضمن جميع العمليات/التّحولات السّياسيّة والاجتماعيّة التّي ساهمت في تشكيل وتكوين المجتمع المعاصر. لذلك، التّعريف الرّسميّ للحداثة ليس مهما لحدّ كبير، الأكثر أهمية هو معرفة التّحولات السّياسيّة والاجتماعيّة الحديثة.

كارل ماركس [1818- 1883] و "اجتماعه السّياسيّ":

ليس هدفاً من هذا العرض عن علم الاجتماع السّياسيّ الماركسيّ هو عرض الأفكار الماركسيّة في هذا الشّأن، ولكن الإشارة إلى الماركسيّة كمصدر من مصادر علم الاجتماع السّياسيّ. كتب " جوزيف بوب" في (مقاربات ماركسيّة للسلطة، صادر بالإنكليزيّة عام 2012):" تتميز الماركسيّة عن التّحليلات الأخرى المتعلقة بالسّلطة من خلال اهتمامها قبل كلّ شيء بهيمنة الطبقة. بينما نرى تحليلات ماكس فيبر تعطي وزناً تحليلياً كبيراً لأشكال أخرى من الهيمنة، مثل هيمنة الحزب أو هيمنة الدّولة"[2] . لم يتوقف هذا الاهتمام الذّي يميز ماركس عن الآخرين فقط من خلال تحليله لهيمنة الطبقة، بل تحدث عن هيمنة الطبقة الاقتصاديّة في صيرورات العمل، ولم يتوقف فقط عند تحليل القواعد الاقتصاديّة لهيمنة الطبقة في الاقتصاد بشكل عام. بالنّسبة للماركسيّين فقد رأوا قوّة السّلطة تنتشر في كلّ المجتمع وبالتّالي كان لا بُدّ من دراستهم للهيمنة السّياسية والإيديولوجيّة للطبقة. مع ذلك،

[1] فيلسوف فرنسي [1924 - 1998]. ينتمي إلى "ما بعد البنيوية" post-structuralism، وهي تيار فكري تطور في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أما الجوهر الفكري لهذا التيار فهو أن عدم الاستقرار في العلوم الاجتماعية يعود إلى تعقيد الإنسان نفسه، وأنه من المستحيل دراسة الظواهر الاجتماعية من غير فصلها عن بنيتها. من أشهر أعماله "شرط ما بعد الحداثة"، ويعتبر أنه أول من أدخل مفهوم "ما بعد الحداثة" إلى العلوم الاجتماعية. ترتكز أطروحته الأساسية على أن تقدم العلوم جعل من الممكن لا بل من المطلوب وضع حد للسذاجة تجاه الروايات الفوقية "للحداثة"، وهي روايات أرادت تقديم شروحات وتفسيرات شاملة للتاريخ الإنساني، لتجربة هذا التاريخ ولمعرفته.

[2] JESSOP, Bob," Marxist Approaches to Power", in "The Wiley-Blackwell Companion to Political Sociology", éd. Oxford: Blackwell, 2012, p. 4-14.

بينما يرى بعض الماركسيّين أن الهيمنة السّياسية أو/والإيديولوجيّة هي بسبب مباشر بشكل أقل أو أكثر للهيمنة الاقتصاديّة، إلّا أن البعض الآخر يرى ويؤكد على تعقيد العلاقات وتشابكها بين هذه الأنواع الثّلاثة للهيمنة. بالنّسبة للهيمنة الاقتصاديّة للطبقة، ونظراً للأولوية التّي تُعطى لعلاقات الإنتاج، فإنّ بعض الماركسيّين يصرّون على علاقات السّلطة المتجذرة في عملية تنظيم العمل. وفي الواقع هذا هو الموقع الأساسيّ للصراع بين الرأسماليّين والعمال وهو المكان الحاسم لتثمين/تقييم رأس المال من خلال السّيطرة المباشرة على السّلطة. أمّا بالنّسبة للهيمنة السّياسيّة للطبقة، تبدأ حسابات الماركسيّين لهيمنة الطّبقة السّياسيّة من رؤيتهم لسيطرة الدّولة وأدوارها المباشرة وغير المباشرة في تأمين شروط الهيمنة الاقتصاديّة للطبقة. تتم الإشارة إلى الدّولة هنا لعدّة أسباب:

الأوّل، لأن قوى السّوق نفسها لا يمكنها تأمين كلّ شروط تراكم رأس المال وهذا ما يعرض السّوق للفشل، لذلك هناك ضرورة بوجود آليّة من خارج السّوق تعوض هذه الإخفاقات.

الثّاني، إنّ التّنافس السّياسيّ والاقتصاديّ بين الرأسماليّين يتطلب قوّة قادرة على تنظيم مصالحها الجماعيّة والحدّ من الأضرار التّي يمكن أن يحدثها سعي طرف واحد لتحقيق مصالحه الرأسماليّة.

الثّالث، هناك حاجة للدولة من أجل الحدّ من تداعيات الاستغلال الاقتصاديّ داخل المجتمع وعلى نطاق واسع.

أخيراً، بالنّسبة للهيمنة الإيديولوجيّة للطبقة، تعتمد الماركسيّة مقولة إنّ "الأفكار المُسيطرة في كلّ زمان هي أفكار الطبقة المُسيطرة"، وهذا في علاقة مع السّيطرة على وسائل الإنتاج الفكريّة من قبل هذه الطّبقة. اهتمت الماركسيّة بالأشكال والنّماذج المتعددة للهيمنة الإيديولوجيّة المكثفة للطبقة مع صعود حكم وسياسة الجماهير في نهاية القرن التّاسع عشر والأهمية المتزايدة للإعلام الجماهيريّ والثّقافة الشّعبيّة في القرن العشرين.

إميل دوركهايم [1858- 1917] وعلم الاجتماع السّياسيّ:

كتبَ إميل دوركهايم:" في جذر كلّ أحكامنا يوجد العديد من الأفكار الجوهريّة التّي تسيطر على حياتنا الفكريّة، وهذا ما سمّاه الفلاسفة منذ أرسطو بالفئات المتفق عليها" أفكار العصر، المكان...، العدد، السّبب، الجوهر، الشّخصيّة، ...الخ. إنّها مثل إطار صلب الذّي يرافق كلّ تفكير، لا يمكن التّحرر منها من غير تدميرها، لأنه لا يمكننا التّفكير بأشياء ليست داخل الزّمان والمكان والتّي ليس لها عدد... الخ. هذه الأفكار هي نتاج الفكر الدّينيّ"[1].

إنّ أعمال إميل دوركهايم في علم الاجتماع السّياسيّ ليست على نفس الدّرجة من أعمال كارل ماركس أو ماكس فيبر. لقد كانت الدّولة بالنّسبة لدوركهايم قليلة الأهمية نسبياً فيما يتعلق بإنشاء والحفاظ على النّظام الاجتماعيّ والذّي هو بالنّسبة له الإشكاليّة الأساسيّة لعلم الاجتماع. اهتمَ دوركهايم بمسائل التّضامن الاجتماعيّ، ولاسيّما إمكانيّة صعود النّزعة الفرديّة، هذا التّضامن الذّي يمكن أن يعطي أعضاء المجتمعات الحديثة الشّعور بالانتماء أكثر من الشّعور بوجود حرب الجميع ضدّ الجميع. بالنّسبة لدوركهايم، الدّولة هي نتاج تقسيم العمل الذّي خلق المجتمعات الحديثة، وفي نفس الوقت، شاركت الدّولة في توسيع الحريّة الفرديّة. أكثر أهمية من ذلك، أخذت الدّولة وظيفة التّفكير ولمجتمع "التّصورات الجماعيّة" من خلال تنقية ووضع الرّموز الاجتماعيّة التّي تعبر عن المعتقدات والقيم والطّقوس والاحتفالات العامّة والتّي تقود الأفراد وتقيد سلوكهم. يشبه دوركهايم الدّولة بالدّماغ " حيث إنّ وظيفتها الرّئيسيّة هي التّفكير"[2].

أرادَ دوركهايم من خلال علم الاجتماع السّياسيّ إظهار كيف أن التّضامن الاجتماعيّ يمكنه أن يتحقق. لقد عاش لحظات صراعات كبرى في القرن التّاسع عشر في فرنسا، والتّي تعود إلى التّحول والانتقال الصّعب من مجتمع زراعيّ ـ تعاونيّ إلى مجتمع صناعيّ ـ رأسماليّ. دوركهايم، على الخلاف من كارل ماركس وماكس فيبر، لم يرَ صراعاً جوهريّاً أو متأصلاً في المجتمعات الحديثة. على العكس، في حالة الصراع، هذا يعود إلى غياب

[1]DURKHEIM Emile, « Les formes élémentaires de la vie religieuse », Paris, first published en 1912.
[2] KATE Nash, « Contemporary Political Sociology », United Kingdom éd. Wiley Blackwell, Second Edition 2010, p. 15-20.

الاندماج الاجتماعيّ والقانونيّ المناسب. استلهمَ دوركهايم رؤيته الجديدة لعلم الاجتماع السّياسيّ من خلال أعماله حول أهمية التّصورات الجماعيّة والشّكل التّي اتبعته في تعزيزها وتطورها داخل الطقوس، الحفلات، والمشاعر التّضامنيّة. هذا العمل جعل إشكاليّة دوركهايم حول القاعدة الأخلاقيّة للتماسك الاجتماعيّ هي موضوعه في دراسته، وبشكل خاصّ الشّروط الثّقافيّة للديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة.

ماكس فيبر [1864- 1920] وعلم الاجتماع السّياسيّ:

يعتبر استقلال السّياسيّ political على مستوى الدّولة في قلب علم اجتماع السّياسة عند ماكس فيبر. في الحقيقة، توجد أعمال ماكس فيبر في بداية تقليد للفكر كان واضحاً بمعاداته للماركسيّة وبالتّحديد في مسألة استقلاليّة الدّولة وأهميّة سياسة الدّيمقراطيّة اللّيبراليّة. وباعتباره كان ليبرالياً ملتزماً لاسيّما بالدّفاع عن الحريّة الفرديّة، والتّي رآها مهددة داخل الحداثة، فقد عارض ماكس فيبر الحتمية الاقتصاديّة الماركسيّة. لقد ركز ماكس فيبر على وسائل الإدارة في الدّولة ـ الأمّة على أنها أهم من تركز وسائل الإنتاج في الرّأسمالية التّي نظّر لها كارل ماركس[1]. إذاً، يُعرّف ماكس فيبر السّلطة بشكل يؤكد على وجودها وحضورها في جميع العلاقات الاجتماعيّة، وأن السّياسة يجب ألا تُعتبر مقتصرة على مكان واحد هو الدّولة.

يظهر تعريفه للسياسة أوسع من ذلك بكثير:" إنّها تتضمن أيّ نوعٍ أو نموذجٍ من القيادة المستقلة في العمل". مع ذلك، ورغم تعريفه هذا، فإنّ ماكس فيبر يختزل ويقتصر وبسرعة حقل تحليله للسلطة والسّياسة على الدّولةـ الأمّة. يرى في الدّولة المؤسسة الأهم والأكثر قوّة في المجتمع الحديث منذ قدرتها على الاحتكار الشّرعيّ للقوة فوق إقليم معين، و في النتيجة، رؤيته للسياسة من خلال " السّعي لتقاسم السّلطة أو السّعي للتأثير على توزيع السّلطة، سواءً بين الدّول أو بين المجموعات داخل الدّولة". [انظر المرجع السّابق]. يركز ماكس فيبر أيضاً على الإقليم بشكل كبير، "فالدّولة الحديثة هي دولة ـ أمّة فيما يتعلق بالمنافسة مع دول أخرى.

[1] Look, BREINE Peter, “Weber and Political sociology”, in The Willey Blackwell Companion to Political Sociology, edited by Edwin Amenta, Kate Nash and Alan Scott, Blackwell Publishing Ltd., p. 15–26.

على الرّغم من أن ماكس فيبر يرى نفسه كعالم اجتماع محايد، إلّا أن علم اجتماعه السّياسيّ لديه جانب وبعدٌ معياري normative. لقد انشغل بتحليل الدّيمقراطيّة التّمثيليّة كما تسير في المجتمعات الحديثة، مجادلاً بأن المثل الأعلى للديمقراطية التّشاركيّة لا تمكن ممارسته على نطاق واسع وفي المجتمعات المعقدة. من جهة أخرى، انشغل ماكس فيبر بمسألة أن الدّيمقراطيّة، ربما، هي الطريق الوحيد " العلبة محكمة الإغلاق والصلبة" للسلطة البيروقراطيّة الحديثة التّي لا يمكن كسرها. لكن فيبر أكدّ بوضوح أن النّخبة الإداريّة التّي عليها أن تدير المجتمعات الحديثة لا يمكن أن تكون مسئولة بشكل مباشر أمام الجماهير، وهذا يقود لقلّة الفاعليّة والكفاءة وعدم القدرة على التّنبؤ، لاسيّما أن ماكس فيبر يرى اللاعقلانيّة والجهل للشعب بشكل عام.

ما هو "علميّ" في علم الاجتماع السّياسيّ:

لقد ارتبط تطور علم الاجتماع بفكرة القدرة على دراسة الظواهر الاجتماعيّة بواسطة نفس الطّرائق العلميّة التّي تستخدمها علوم الطّبيعة، وأن علم الاجتماع هو علم، كما في علوم الطبيعة، يصف هذه الظّواهر كما هي موجودة ويصيغها ضمن خطاب متماسك، وضعيّ ومتجانس وفق الهدف الذّي يريده، ثمّ يقدم تقييمات للواقع بعيداً عن أن تكون تقييماً بسيطاً أو مجرد إطلاق أحكام عامّة. في الواقع، نجد من الضروري هنا تعريف كلمة "علم" ثمّ تمييزها عن الخطابات الأخرى التّي تدّعي العلميّة.

العلم وهو انضباط نظريّ يتصف بخاصتين اثنتين: إنّه فكريّ وبرهانيّ، والعلم يتصف أيضاً بوجود نظريّة، ووجود ما نسمّيه "البراديغم". والبراديغم; هو مجموعة من الأفكار التّي تقترح تماسكاً لمجموعة من المعارف التّي تمكّن من إنتاج تصورات عقلانيّة لموضوع هذا العلم. في العلم نجمع العديد من العناصر في تركيب متماسك (مفاهيم وقوانين مشتركة بين ظواهر متعددة)، وهذا ما يمكن أن نشاهده في البراديغم المهيمن على العلوم الفيزيائيّة. أمّا في العلوم الاجتماعيّة يوجد العديد من البراديغمات المتنافسة، وهذا التّنافس هو الذّي يدفع هذه العلوم إلى التّقدم المستمر. حيث تتم مواجهة النّظريات في العلوم الاجتماعيّة مع الأبحاث الأمبيريقيّة/التّجريبيّة، هذه المواجهة تُبين القوّة التّفسيريّة والتّوضيحية لهذا أو ذاك البراديغم.

بالمقابل، يوجد خطابات تحاول تقليد الخطاب العلميّ أو خطاب العلم نفسه، وعلينا أن نكون حذرين من هذه الخطابات المقلّدة. من الأمثلة على الخطابات المقلّدة للعلم نجد الإيديولوجيّة: وهي خطابات تتوقع الوصول إلى أن تكون علماً. فيها مواضيع كثيرة لم تتم معالجتها ودراستها، وهذا ما يدعو العلم ليحل مكان هذه الآراء الإيديولوجيّة من خلال قواعد مبنية على المنطق. أيضاً "علم النّجوم/التّنجيم" الذّي يمكن شرحه تاريخيّاً ولا يمكن تبريرهُ ابستمولوجيّاً / معرفيّاً، حيث يستند الخطاب هنا على التّقاليد وعلى شروحات تعسفيّة، كأنّ نقول مثلاً: إنّ مارس هو الحرب. كذلك الأدب، وهو خطاب فكريّ، متماسك ونظريّ، لكن لا يمكنه ادعاء امتلاك نظريّة. إذاً، على الخطاب العلميّ أن يكون مبنياً على قواعد المنطق ومبادئه، حيث نصل إلى استنتاجات، بشكل منطقي، للمبادئ التّي يتم طرحها. مثلاً: كلّ إنسان سيموت، سقراط إنسان، إذاً سقراط سيموت، وهذا ما نسميه القياس المنطقيّ syllogism. والسّؤال الآن، هل العلوم الاجتماعيّة هي استنتاجيه ومبنيّة على قواعد منطقيّة؟، أو هي خطوة فكريّة تستنتج قوانين وتعممها على ملاحظات وصلت إليها من خلال تجربة فرديّة أو واحدة؟ أو بطريقة أخرى للسؤال: هل العلوم الاجتماعيّة: علميّة؟

لم تكن صفة "العلميّة" مفهوماً حاسماً ونهائيّاً في جميع العصور وفي جميع المجتمعات. وهذا أيضاً ما يراه " إرنيست غيلنر" في بحثه (الحالة العلميّة للعلوم الاجتماعيّة)، يقول غيلنر:" في المجتمعات التّي أنشأت مؤسسة " الحكيم/الفيلسوف"، كان من الطبيعي أن تتعمم حالة القلق أو الرّغبة في التّمييز بين المعرفة الحقيقيّة والمعرفة المزيفة، بين الدّجل والوصول الحقيقيّ لصيغ الحياة الفاضلة والمتميزة. لقد كان هذا نوعاً من خدمة حماية المستهلك بالنّسبة لأولئك الذّين دخلوا السّوق باحثين عن الحكمة وعن خدمات المستشارين من أجل الوصول إلى الحياة الفاضلة، وقد كان هذا، على ما يبدو، أوّل حافز قوي لتطوير نظريّة المعرفة"[1].

مع الرّسائل "السّماويّة" ظهرت أسئلة جديدة: كيف نحدد أصليّة هذه الرّسائل وصحتها؟ أو الرّسول الذّي يحملها، والذّي من المفترض أنه وحيداً ومتفرداً؟ وعلى خلفية هذه الافتراضات

[1] GELLNER Erneste, « Le statut scientifique des sciences sociales », in Revue internationale des sciences sociales », Unesco Vol XXXVI, N°4, 1984, Paris, P. 601.

المؤسسة والعقائديّة المختلفة، كل من هذه الأسئلة، وبالتأكيد أسئلة أخرى، متغيرة ومتنوعة، كان لها معنًى. على الرّغم من أن هذه الافتراضات والعقائد لديها أرضيّة مشتركة في خلفيتها، فمن الواضح أنه لا يمكن خلطها مع السّؤال المطروح أمامنا هنا. يكمن التّقاطع بشكل خاص في حقيقة أن جميع هذه الأسئلة تضمنت القلق من التحقق أو في إضفاء الشّرعيّة على ادعاءات أكثر تحديداً ونوعية لصالح معيار أو معايير أكثر عموميّة. (انظر غيلنر، المرجع السابق). عندما نعطي صفة "العلميّة" لموضوع ما، فإنّ هذا في نفس الوقت قرار بأن الموضوع يستطيع وبشكل شرعيّ ادعاء أنه يشغل اهتمامنا، لا بل يحاول جذبنا لننتسب إليه. إنّ حالة أو وضع "علميّ" ليست بالضرورة الوسيلة الوحيدة أو الأساسية لمنح هذه السّلطة لادعاءات محددة، لكن وبالتأكيد، على الأقل، صفة "العلميّة" هي واحدة من الوسائل من أجل التّحقق الممكن ومن بين وسائل أخرى معترف بها ومحترمة. في هذا الصّدد يقول غيلنر:" يوجد هنا مفتاح ذو أهمية كبيرة. يجب أن نبدأ بتحديد المعطيات/البيانات الاجتماعيّة التّي أحدثت أو أنتجت هذه الطريقة أو النّموذج في التّحقق من صحة أو علمية موضوع ما، وأن نخلق أو ننشئ هذا المفهوم الجديد والقوي " العلميّة" وأن نمنح له السّلطة. إنّ ما يعطي، وبشكل تلقائيّ، تحقيقنا واستقصاءنا الشّكل السّيسيولوجيّ هو قسرهُ أو إجبارهُ على أن يكون حسّاساً ويتوقف عند الاختلافات العامّة بين أنواع وأنماط المجتمع، أو على الأقل بين أولئك الذّين يساعدون على ولادة المفهوم السّيسيولوجيّ وأولئك الذّين لا يساعدون على ولادته"[1].

يرى العديد من علماء الاجتماع أنه يوجد نوعان أو طريقتان للحديث أو لمعالجة مشكلة تعريف "العلم": المقاربة الفلسفيّة والمقاربة السّيسيولوجيّة. بالنّسبة للأولى، ويمكن وصفها كالتّالي: الممارس practitioner، المطبق العملي للأفكار، الذّي يستخدم العقل والمنطق وفق شكل من أشكال أو أنماط الاكتشاف أو اكتساب المعرفة، حيث أن العناصر التّي يكتسبها أو يكتشفها، تأتي من نشاطات فرديّة مثل (الأفكار، الحياة، الخبرة)، توضع الدّروس المستفادة من تجربة أو مع نتائج لخبرات في علاقة مع تعميمات مؤسسة على أفكار أوليّة، وهلمَّ جرى. وفي اقتراح النّظريّة وتحديد العلم لن نذهب إلى أبعد من النّموذج الذّي نتحدث عنه، أيّ ندفع بالفرديّة individualism إلى أقصى الحدود. نظرية كهذه يمكن أن تؤكد أو

[1] GELLNER Erneste, Op, P. 602.

تشير إلى أن العلماء هم في واقع الحال عديدون جداً، وبشكل عام، هم يتعاونون ويتواصلون، ولكن هذا بدوره لن يكون سوى عنصراً غير جوهريّ. إنّ أنصار هذا النّوع من النّظريّة لا يمتنعون عن قبول أن النّقد، المراقبة والتّثبت هي بشكل عام نشاطات اجتماعيّة وأنها لا يمكن أن تكون فعّالة من غير بنية تحتيّة رياضيّة، تكنولوجيّة ومؤسساتيّة والتّي تتجاوز بشكل كبير الإمكانيات الفرديّة[1].

إذاً، المجتمع هو شرط أساسيّ وضروريّ (المقاربة الثّانية). وهذا هو موقف عالم الاجتماع الفرنسيّ إميل دوركهايم الذّي يرى أن:" الفكر أو التّفكير هو مستحيل من غير إجبار أو قسر مفاهيمي يعتمد على وجود المجتمع لاسيّما الطّقوس الجماعيّة. المجتمع هو شرط أوّليّ وجوهريّ للعلم وحتّى لكلّ تفكير، فالفرد "ما قبل اجتماعيّ" pre-social، مهما كانت قدراته، وطول عمره والمعدات التّي تتوفر لديه، لن يستطيع نهائيّاً الوصول إلى صياغة فكرة عامّة"[2]. بالنّسبة لكارل بوبر، الذّي يرى وجود المجتمع لا يكفي بحدّ ذاته، فإنّه لا بدّ من "روح نقديّة" حتّى نصلَ إلى العلم أو ننتج علماً. فالمجتمعات المغلقة بالنسبة له غير قادرة على إنتاج العلم، وذلك على عكس المجتمعات المنفتحة التّي تخضع فيها الرّؤى إلى نقد متبادل وتلقى دعماً مؤسساتيّاً من أجل مساندة هذه الممارسة، أو على الأقل، لا توجد الوسائل المؤسساتيّة التّي تمنع الرّوح النّقديّة. أمّا الفيلسوف الأمريكيّ " توماس كون" [1922-1996]، وهو من المؤثرين جداً في فلسفة العلوم، فالمجتمع بالنّسبة له: "شرط جوهريّ وضروريّ لوجود وتقدم العلم [3]، ولكن ليس أيّ مجتمع. فعلى المجتمع أن يملك براديغما، راجع تعريفنا للبراديغم سابقاً، وهذا ليس حال مجتمع المتخصصين في العلوم الاجتماعيّة"[1].

---

[1] يعتبر كارل بوبر الأب المؤسس لمذهب الفردية المنهجية والذي يعيد كل تفسيرات وشروحات العلوم الاجتماعية إلى أهداف ومعتقدات فردية ويستبعد الاستناد أو العودة إلى الكيانات الاجتماعية الشاملة. يمكن العودة هنا إلى:

«La société ouverte et ses ennemis، Paris, éd. Seuil, 1979, in « Le statut scientifique des sciences sociales », Op. PP (600-603).

[2] DURHKEIM Emile, « Les formes élémentaires de la vie religieuse », Paris 6e éd., PUF, 1979.

[3] توضيح آخر للبراديغم في العلوم الاجتماعية : البراديغم : هو نموذج يشكل البناء " التحتي " لفكر ما، والذي يحدد بنيته، والذي يطرح أسئلة محددة، والذي ينظم " المعطيات"، أو " المعطى " وفق بنى أو " محيطات " متعددة." البراديغم " في الفكر السياسي والاجتماعي، هو نطاق أو محيط في داخله نفكر بالمشاكل المتعلقة بالمجتمع والدولة. وكل "براديغم " يرتكز على استيفاء أو الحصول على شكل ما للتنظيم أو الفوضى الاجتماعية، وهذا يعني، ما يحدد بدقة " واحترام " الازدهار، السلام، السعادة للمجتمع، أو بالعكس،

طرح "إرنيست غيلنر" سؤالاً يتعلق بفلسفة ورؤية "توماس كون" للسيسيولوجيا والبراديغم السّيسيولوجيّ، يقول غيلنر:" إلى أيّ براديغم سيسيولوجيّ يمكن لتوماس كون أن يستند عندما يستخدم السّيسيولوجيا/علم الاجتماع لمواجهة المشكلة العامّة لطبيعة العلم ومن أجل توضيح حالة كلّ العلوم، بما في ذلك علم الاجتماع ذاته؟ (غيلنر، مرج سابق ص 605). يجيب غيلنر: "أن يربط كلّ النشاط العلميّ بالبراديغمات paradigms وأن يلحق فلسفة العلوم بالسّيسيولوجيا فهو هنا واضح أنه يدور قليلاً في دائرة مفرغة. إنّ ما يعنينا هنا هو أن كارل بوبر وتوماس كون يربطان العلم ويجعلانه تابعاً، ليس فقط لوجود المجتمع، بل لنوع محدد وخاص من المجتمعات".

إذاً، بالنّسبة لكارل بوبر، المجتمع الوحيد القادر على العلم: هو المجتمع الذّي يسمح بالنّقد حتّى لحكمائه الأكثر احتراماً، أو المجتمع الذّي يملك ضمانات مؤسساتيّة تمكّن وتشجع على النّقد. وبالنّسبة لتوماس كون، العلم لا يكون ممكناً إلّا من خلال حضور رقابة اجتماعيّة مفهوميّة تستطيع فرض براديغماً على أعضائه. هنا نتذكر قول توماس هوبز:" إنّ كلّ ملك هو أفضل من الفوضى"، كما يشير "توماس كون" إلى أن كلّ براديغم هو أفضل من الحريّة اللّعينة المعطاة لعلماء الاجتماع المعاصرين الذّين لا يتوقفون عن الشّكّ ومناقشة المبادئ والمفاهيم الأساسيّة نفسها بسبب "الانفتاح الكبير"، وهذا ما يمنع ظهور علم حقيقي داخل دائرتهم الخاصّة.

أخيراً، وفيما يتعلق بالعلاقة المتبادلة بين العلم والعلوم الاجتماعيّة، يمكننا تدقيق أو معرفة إذاً كانت مختلف فروع العلوم الاجتماعيّة تمتلك أو لا، الخصائص التّي تلعب دوراً رائداً في مختلف نظريات العلم. هذا التّدقيق أو المعرفة تكون من خلال النّقاط التّالية:

1. وجود فرضيات مبنية جيداً والمراقبة المنهجية لمدى صحتها وصلاحياتها.
2. القياس الكميّ الدّقيق والتّأكد من عملياتيّة operationalization المفاهيم.

الذي يحدث اضطرابات وبلبلة وعدم استقرار وسقوط وانهيار. هذا المفهوم " للتنظيم " سيحدد كل شيء على سلم أو مقياس للقيم بما يتعلق بالسياسة والاقتصاد والاجتماع، ومن خلاله نحدد معيار أو معايير ما نفضل، والأعمال التي سنقوم بها، والبرامج التي سنعدها.

[1] Look, KUHN Thomas, « Structure of scientific revolutions » (La structure des révolutions scientifiques), Paris, Flammarion, 1983 (coll. : Champs).

3. المراقبة المكثفة وبمساعدة المناهج والطرائق البحثيّة.
4. وجود بنًى مفهوميّة متطورة جداً وصارمة.
5. براديغمات مقبولة بشكل عام، أو أن تكون مقبولة بشكل واسع داخل مجتمع المتخصصين ولديها القدرة على مقاومة اختبار الزّمن.

في علم الاجتماع السّياسيّ، وحيث أن المعرفة تدعي العلميّة ضمن هذا الفرع من العلوم الاجتماعيّة، فإنّ هذه المعرفة لا يمكن أن تكون سوى نسبيّة أو خاضعة للمراجعة دائماً. ويعود هذا لأسباب محددة:

أولاً: لأن الخطاب العلميّ، ـ والذّي يطبّق من خلال اختبار محدد ومجسد لكلّ ما هو حقيقيّ وواقعيّ، أيّ لكلّ ما هو واضح وملموس ـ، سيكون من الصّعب في هذه الحالة إدراك وتعريف الواقع والحقائق من خلال حقائق سيسيو ـ سياسيّة، كأنّ نقول مثلاً ما هو الحزب السّياسيّ، حيث لكلّ شخص فكرة مختلفة عن ماهيّة الحزب السّياسيّ.

ثانياً: لأنّه إذاً كان العلم بشكل عام وعلم الاجتماع السّياسيّ بشكل خاصّ، يبني حقيقة، فإنّ هذه الحقيقيّة لا يمكن أن تكون مطلقة، لاسيّما عندما يتعلق الأمر بتحليل وتنبؤ السّلوكيات الإنسانيّة، حيث إنّ الإنسان كائن حرّ، لا بل كائن لا يمكن التّنبؤ به. بعبارة أخرى، حريّة الإنسان لا يمكن أن تكون، ولن تكون مقيدة في حتمية مهما كانت هذه الحتمية. بالتّالي، إنّ مفهوم القانون السّيسيولوجيّ هو مفهوم عبثيّ، لأنه يتعارض أو لا يتوافق مع الحريّة نفسها. ما نستطيع فعله هو تفسير وشرح السلوك العام من باب الاحتمالات، وهذا ما تقوم به بشكل خاص استطلاعات الرّأي والتّوقعات الانتخابيّة مثلاً.

نشير هنا إلى أن التّجريبيّة empiricism، والتّي تقتصر على تراكم الأفعال إلّا ما لانهاية، والتّضارب المجرد بين النّظريات الجزئيّة، هو أمر لن يكون أبداً دقيقاً أو نهائيّاً، فالتّنظير ووضع نظريات عامّة لعلوم الطبيعة هو مطبق على حقائق موضوعيّة، بينما تتعلق النّظريات في علم الاجتماع السّياسيّ بأفعال وهي أيضاً قيم يتم إدراكها من قبل الباحث بشكل ذاتيّ subjective.

لقد استعار علم الاجتماع العديد من مناهج وتقنيات وطرائق البحث من تخصصات قريبة منه، هذا من جهة، وأن تفسير أو شرح الظواهر السّياسيّة لا يمكنه إلّا أن يكون أكثر ثراءً من خلال مقاربة متعددة التّخصصات، وهذا ما يطرح مشكلة مزدوجة:

طرفها الأوّل: هو تعريف النطاق أو الحقل الدقيق للعلم.

طرفها الثّاني: هو استقلالية هذا العلم الحقيقية.

ثانياً ـ مجالات علم الاجتماع السّياسيّ:

عندما يشار إلى مجالات علم الاجتماع السّياسيّ فتعبير "مجالات" يراد منه الإشارة إلى الاهتمام العام لعلم الاجتماع السّياسيّ وكيفية تحديد الحقول البحثيّة له مقارنة مع علوم مجاورة.

ـ مفهوم المجتمع السّياسيّ:

تمّت الإشارة سابقاً إلى أن علم الاجتماع السّياسيّ هو علم الفضاء أو المجال السّياسيّ، أو المجتمع السّياسيّ. وحول هذا الموضوع نفسه، أيّ المجال، يمكن تحديد مفهومين رئيسيين وكما يلي:

الأوّل: إنّه على علم الاجتماع السّياسيّ أن يركز على دراسة الدّولة. وهو المذهب الكلاسيكيّ الأكثر قِدماً، والذّي يربط مجال وحقل علم الاجتماع السّياسيّ مع التّحليل الخاصّ لشكل من أشكال التّنظيم القانونيّ والسّياسيّ. تمّ التّأسيس لهذا المفهوم في القرن التّاسع عشر وذلك على يد القانونيّين الألمان الذّي اجتمعوا حول " جوزيف جيلنيك"، وكان لديهم هوسٌ كبير بمشاكل تكوين الوحدة الألمانيّة. بالنّسبة لهؤلاء، الدّولة هي مثال يجب الوصول إليه ويبدو لهم أنه من العادي أن تكرس العلوم السّياسيّة الكثير من أجل تعريف الدّولة والتّنظير لما هو، بالنّسبة لهم، الشّكل الأكثر نبلاً ورغبة في التّنظيم السّياسيّ. وقد دافع بعض الكتّاب الفرنسيّين عن وجهة النّظر هذه، لاسيّما " دوين ديفي"، في كتابه [عناصر علم الاجتماع] المنشور عام 1924، وكذلك " ريكتور بريلو" في محاضرات له في كليّة الحقوق في باريس

عام 1956 وكانت تحت عنوان "المفهوم الفرنسيّ لعلم السّياسة". وضمن نفس السّياق يمكن الإشارة إلى معجم "Littré" الذّي يعرّف السّياسة:" علم الحكومة والدّول".

مع بداية القرن العشرين، شكك البروفسور والدّستوريّ البارز Duguit، و Georges Scelle المتخصص في القانون الدّولي العام، شكك بهذا الموقف، حيث اعتبرا أنّ الدّولة ليست إلّا شكلًا من الأشكال الأخرى للتنظيم السّياسيّ، وأن الظاهرة الأساسيّة التّي تتسم وتتصف مجتمعاً سياسيّاً ما لا يمكن اختزالها في شكل خاص من التّنظيم. في تحليلنا لمجالات علم الاجتماع السّياسيّ نعتقد أنه لا بدّ لكلّ باحث في هذا العلم أن يمرّ بمفهومين أساسيّين للدولة، وذلك من بين مفاهيم متعددة، وهما المقاربة الماركسيّة من جهة، والمدرسة النّخبويّة من جهة أخرى، وهذا يعود لسببين رئيسيين:

1) لأن هذين التّحليلين ولدا في فترة، القرن التّاسع عشر، حيث يتم البحث عن المجتمعات الدّولاتيّة، واكتشافها وتشكّلها، وحيث اندلعت، وضمن سياق من الاضطرابات، صراعات من أجل الاستقلال، الحركات الثّوريّة، وذلك وفقاً لتحالف أو لطلاق بيت المبادئ المتناقضة والتّي هي القوميّة واللّيبراليّة. لم تعد قوّة الحكام أسطوريّة كما كان في السّابق، لقد أصبح هناك حاجة كبيرة لشرح هذه التغيرات وبعمق، وبشكل أساسي من أجل الإسراع بها أو على العكس من ذلك، من أجل معارضتها. لقد أصبح بالإمكان التّفكير منطقيّاً، ومنذ اللّحظة التّي سقطَ فيها النّظام القديم، ومعه كلّ الأغلال التّي كانت تقيد المجتمع وبإحكام ضمن روابط متفق عليها، مثل العلاقات الشّخصيّة، التّابع والمتبوع، أو من خلال الهياكل والبني الاجتماعيّة القائمة، حيث يمكن أن يكون هناك بين منابع السّلطة والمجتمع توافقات مختلفة، غير الخوف من الاستبداديّ وغير القائمة على أسس ملكيّة، توافقات حيث تترافق الفضيلة مع الدّيمقراطية كما أسس لذلك مونتسكيو. بدأ الإدراك بأن الحريّة تغطي الحريّة الفرديّة والجماعيّة من خلال وثائق إعلان الحقوق، حريّة تقسيم الثّروة استناداً إلى رأس المال، ولكن أيضاً من خلال العمل الشّخصيّ وإرادة كلّ شخص، وأن هذه الحريّة متعددة الألوان ويمكن اعتبارها المفتاح المفسر لمختلف أنواع ترتيب العلاقات

بين الاجتماعيّ والسّياسيّ. وهكذا كان كارل ماركس أوّل من رأى في الحريّة، في تكوينها الرّأسماليّ واللّيبراليّ، أصل ليس فقط حالة التّنمية الاقتصاديّة للمجتمعات التّي راقبها، بل توزيعها وانقسامها وفقا لمعايير اقتصاديّة ـ قانونيّة، ويصل هذا حتّى إلى طبيعة الدّولة نفسها، حيث يعتبر الدّولة مرتبطة بشكل وثيق مع المجتمع والذّي يدعمها من خلال حالته ووضعيته الاقتصاديّة.

وبالتّالي، ومن أجل فهم الدّولة كحقل من حقول علم الاجتماع السّياسيّ، من الضّروري قراءة الماركسيّة ونظرية النّخب ويمكن تبرير هذا الضرورة من خلال أن هاتين المقاربتين للفضاء السّياسيّ تشكلات قطيعة مع الفترات والمراحل السابقة، مع الإشارة إلى أن كلّ مقاربة لها تحليلها العلميّ الخاصّ للمجتمعات والدّول.

2) السّبب الثّاني الذّي يجعلنا نختار الحديث عن هذه المقاربات هو أن كلّ متخصص في العلوم السّياسيّة عليه أن يعرف الماركسيّة كما النّظريّة النّخبويّة، وذلك من خلال معرفة أهمّ كتّابها الذّين أسسوا وجاءوا قبل علم الاجتماع الحديث. ويمكن لهذه المعرفة أن تكون من خلال ثلاثة جوانب:

الجانب الأوّل: إنّ ماركس والنّخبويين أعطوا قواعدهم لعلم الاجتماع السّياسيّ من خلال طريقتين، الأولى وهي العلّمنة، حيث كتب كارل ماركس في مقدمة [مساهمة في نقد الاقتصاد السّياسيّ]:" ليس وعي البشر هو الذّي يحدد وجودهم، بل على العكس، إنّ وجودهم الاجتماعيّ هو الذّي يحدد وعيهم"، والثّانية هي إعطاء علم الاجتماع السّياسيّ مفرداته ومواضيعه التّي يفكر فيها، مع مفاهيم مثل الطبقة الاجتماعيّة، علاقات الإنتاج، الوعي، العلاقات الاجتماعيّة والسّياسيّة، وضع الحاكم والمحكوم...الخ.

الجانب الثّاني: إنّ هاتين المدرستين هما أصل الانقسام، وهما حاضرتان دائماً في علم الاجتماع السّياسيّ، ما بين هؤلاء الذّي يحاولون فهم السّلطة وانتقالها من خلال مواجهتها مع عناصر خارجية عنها، وأولئك الذّين لا يتجاوزون مجال حقل دراستها الصّارم. التّحليل الماركسيّ، لا يرى السّلطة إلّا كنتيجة لتنظيم العلاقات بين البشر وفق ظروف تاريخيّة، لاسيّما الظّروف التّقنيّة والاقتصاديّة، بمعنى آخر، يتناول التّحليل الماركسيّ مجالات تقع

خارج ما هو سياسيّ. بينما نجد المنظرين النّخبويّين élitistes يركزون على أولويّة السّياسيّ على ما هو اقتصاديّ، نافين أو ناكرين كلّ اعتقاد حول حتمية التّاريخ. يتميز علم الاجتماع السّياسيّ اليوم، وعلى العكس من الماضي، وخاصّة من خلال النّظريات المطوِّرة développementalistes، بديمقراطية كبيرة في استخدام المناهج والطرائق.

الجانب الثّالث: تشكل الماركسيّة والنّخبويّة مرحلة من الفكر العلميّ الحديث في علم الاجتماع السّياسيّ، فهما نظامان لتفسير المجتمعات وحكم الدّول ويعتبران أصل النّظريات الأكثر حداثة في هذا الميدان.

يطرح اليوم سؤالاً جوهريّاً عن علم اجتماع الدّولة: هل مازال لعلم اجتماع الدّولة مكانة؟ يبدو سؤالاً غريباً. والجواب هنا يأتي إيجابيّاً بشكل تلقائيّ. أمّا الدّليل الذّي يُبرر هذه الإجابة هو أن علماء الاجتماع يولون أهمية كبيرة ومستمرة للدولة، حيث نمتلك اليوم مجموعة كبيرة من الأعمال التّي تمكّن من العودة إلى نشأة الدّولة وشكلها ووظيفتها. مع ذلك يبقى هناك بعض الشّكّ. نلاحظ أن أولئك الذّين جعلوا من الدّولة موضوعاً رئيسيّاً لأبحاثهم يعتبرون مراراً وتكراراً أنه وعلى الرّغم من هذه المظاهر، فإنّ علم اجتماع الدّولة هو أبٌّ فقير لهذا التّخصص، أمّا مبررهم في ذلك هو أن عدد ونوعية الأعمال مازال أقل من المتوقع وأن المعارف تتراكم بشكل ضعيف، وهذا لا يؤدي إلى بيئة بحثيّة متكاملة إلّا بشكل صوريّ. إنّ السّؤال عن مكانة على اجتماع الدولة يقود بدوره إلى طرح سؤال جوهريّ أيضاً: أين هي الدّولة؟

الإجابة الأوّلى على هذا السّؤال تقول: إنّ الدّولة هي المركز السّياسيّ للمجتمع. تتجسد في مجموعة مؤسساتيّة والتّي تعمل في داخلها مجموعات اجتماعيّة يمكن تحديدها. حيث نرى قوانين يتم التّصويت عليها في البرلمان، ومراسيم صادرة عن السّلطة التّنفيذيّة أو لوائح يتم تطبيقها من خلال موظف يعبر عن الدّولة. أبعد من هذا التحديد الأوّليّ لمكانة الدّولة كمركز سياسيّ وإداريّ، يمكننا وضع تعبيرات أخرى عنها أكثر انتشاراً، حيث نرى الدّولة في الشّرطيّ الذّي يوجه حركة المرور، في قرارات القضاة وفي نوافذ الموظفين ومكاتبهم المنتشرة في كلّ مكان. أيضاً، نستطيع رؤية الدّولة في المباني العامّة والتّي تضع العلم

الوطنيّ، ويمكن للقائمة أن تطول كثيراً في الحديث عما يعبّر عن الدّولة. مع ذلك، يبقى سؤالاً: مكانة وموقع الدّولة مفتوحاً.

في ماذا أو لماذا هذه التّعبيرات عن الدّولة، هذه التّجليات، هذا الحضور، هذه الأعمال، هذه المواضيع، هذه الوظائف وهذه الكيانات هي تشكل دولة؟ فلماذا قدرة الوزير على التّحكيم في موضوع ما هو قرار يعبر عن الدّولة؟ ولماذا عندما يقوم شرطي بتغيير إشارات المرور هو يعبر عن دولة؟ ولماذا تصبح الأبنية أبنية حكوميّة عندما تحرس من قبل الشّرطة؟ هذه السّؤال، كما نرى، تمكن إثارته مع كلّ حدث، حالة، موضوع، شكل، كيان، وظيفة، شخص، مؤسسة، كلّ ما ذكر والذّي نستطيع توصيفه بأنه دولاتيّ. هنا نضع ملاحظة عامّة: عندما يكون لك شأن مع الدّولة فهذا يعني وبالتّحديد شأن مع موظفيها، مواضيعها، كياناتها، والتّي لا تعبر عن دولة بحدّ ذاتها بل عن أجزاء، قطع، عناصر من كلٍّ والذي يبقى صعب المتابعة ولكن وجودها هو أمر ضروري حتّى يمكن أن نتحدث عن التّصنيف الدّولاتيّ أو الحديث عن الدّولة.

يحتوي هذا التّكوين ويضع صعوبة أمام علم الاجتماع. إذا كان هناك فعلاً خط يحدد العلوم الاجتماعية فإنّ هذا يعود لكون العلوم الاجتماعيّة تشكّل برنامجاً تجريبيّاً يستند على التّعرف على المجتمع كأمر واقع، تاريخيّ ومتسق. وبالتّالي عندما نقول برنامج تجريبيّ فإنّنا نقول ملاحظة ووصفاً وتجربة، وتتطلب الملاحظة، الوصف، التّجربة، المواجهة مع " الأشياء" المجسّدة. ولكن في نفس الوقت، كيف نعرف أن الظّاهرة التّي ندرسها هي الدّولة؟ لقد تمّ الحديث عن هذه الصّعوبة على مرّ محاولات الفهم السّيسيولوجيّ للدولة. صاغ "جورج بوردو" في عام 1970 ومع توضيح خاص حول هذا الموضوع، صاغ رأيه كالتّالي: "الدّولة لا تنتمي إلى الظواهر المحسوسة، وهي فكرة، بالمعنى الكامل للمصطلح". إذا كانت ملاحظة ومعاينة جورج بوردو صحيحة فهذا يعني الاستحالة الجذريّة في الحديث عن علم اجتماع للدولة، لأنه; في أحسن الأحوال، سوف نقوم بصياغة علم اجتماع لفكرة الدّولة.

تشكل هذه المفارقة أو هذا التّناقض مشكلة اجتماعيّة للدولة. حجم هذا التّناقض: نظراً للبنية نفسها للبرنامج الاجتماعيّ الذّي يتطلب بأن التّصريحات يجب أن تكون سابقة على

الملاحظة، الوصف وتجربة الواقع، فإنّ غياب مكان التجربة من أجل التقاط الدّولة وتحديدها سيقود حتماً لغياب المكانة النّظريّة. ويكمن حجم هذه المشكلة لحدّ أنها تشكّل أو تكوّن رسماً للاختيار من أجل الأخذ بالاعتبار لوظيفة الدّولة في تاريخ علم الاجتماع.

الثّاني: قد تخلّى المذهب الحديث عن معيار الدّولة ليصبح الموضوع الرّئيسيّ لعلم الاجتماع السّياسيّ هو دراسة السّلطة بشكل عام. بشكل آخر للقول، يعمل علم الاجتماع السّياسيّ على القيادة، السّلطة، أشكال الحكم في أيّ مجتمع إنسانيّ وليس فقط في مجتمع دولاتيّ، أيّ حيث يوجد دولة. لقد تمّ تأكيد هذا المفهوم الجديد لعلم الاجتماع السّياسيّ في سنوات الثّلاثينات من قبل Charles Merriam، Georges Catlin، و Harold Laswelle في الولايات المتحدة، وقد شاع في فرنسا على يدّ ريمون آرون والبروفسور جورج بوردو، و Georges Vedel و Maurice Duverger. لقد تساءل البعض إذا كان إعطاء علم الاجتماع السّياسيّ مهمة دراسة السّلطة ليس مهمة تمتد إلى خارج مجاله. فهل على علم الاجتماع السّياسيّ النّظر في تحليل سلطة الأبّ في عائلة على أطفاله، أو سلطة رجال الأعمال على الموظفين في المشاريع، أو مناقشة نظام السّلطة حتّى في المجتمعات الحيوانيّة.

انقسم علم الاجتماع السّياسيّ الحديث في مواجهة هذه الإشكاليّة إلى فرعين. بعض الكتّاب، مثل Bertrand de Jouvenel، هم أنصار الاعتراف بأن كلّ مرّة يكون هناك سلطة هناك مادة تدرسها العلوم السّياسيّة. هؤلاء الكتّاب هم أقلية اليوم. بالنّسبة للغالبية العظمى، إذا كان على علم الاجتماع السّياسيّ ألاّ يتجاهل ظواهر السّلطة في مستوى أقلّ من الدّولة، ولا الظّواهر التّي هي فوق الدّولة وتأتي ضمن العلاقات الدّوليّة، وللعنصرين تأثير على العلاقات على مستوى الدّولة، فهم يعتقدون أن ميدان علم الاجتماع السّياسيّ يجب أن يشمل الظّواهر المتعلقة بالسّلطة، والتّي تتجلى في الشّكل الأكثر وضوحاً ضمن نطاق الدّولة، ويمكن الاستناد إلى دعم علوم اجتماعيّة أخرى لتقديم هذه الظّواهر المتعلقة بالسّلطة.

لقد اختار خبراء اليونسكو في عام 1950 وبشكل براغماتيّ تعريف علم الاجتماع السّياسيّ من خلال تسميات المواضيع التّي يدرسها بدلاً من التفكير في جوهرها نفسه. وفق هؤلاء الخبراء، إنّ حقل ومجال علم الاجتماع السّياسيّ يجب أن يشمل أربعة مواضيع

رئيسيّة: النّظريّة السّياسيّة، المؤسسات السّياسيّة، الأحزاب السّياسيّة، والعلاقات الدّولية. أمّا [رينهارد بيندكس، سيمور مارتان] فقد قدما في عام 1957 قائمة من المواضيع التّي يركز عليها علم الاجتماع السّياسيّ. فقد كتبا:" يشمل علم الاجتماع السّياسيّ الدّراسات حول: السّلوك الانتخابيّ والبحث حول الآراء والمواقف، عملية صناعة القرار السّياسيّ، إيديولوجيات الحركات السّياسيّة وجماعات المصالح، الأحزاب السّياسيّة، الجماعات التّطوعيّة، الحكم والمشاكل الإداريّة"[1].

اعتبرت الغالبية العظمى من الكتّاب المعاصرين إنّ السّياسيّ the politics يقود إلى مفهوم السّلطة، مثل Lasswell وDahl في الولايات المتحدة، Burdeau وDuverger وAron في فرنسا، يتفق هؤلاء على اعتبار أن السّياسة the Policy هي ممارسة السّلطة. أمّا الصّيغة الأحدث فهي التّي قدّمها Dahl:" النّظام السّياسيّ هو استمرار العلاقات الإنسانيّة، والتّي تتطلب درجة كبيرة من السّلطة، الهيمنة والقوة"[2]. لقد استند في تعريفه على ظاهرة جوهريّة وهي إنّ كلّ علاقة سياسيّة تلامس من دون شكّ، من قريب أو بعيد، ظاهرة السّلطة. إضافة لذلك، أن مفهوم السّلطة يوجد في جميع المجتمعات، وهو لا يقتصر على مؤسسة الدّولة فقط. يساعد هذا المفهوم في مقارنة الظواهر المتشابهة، إنّ لم تكن متطابقة، مثال على ذلك السّلطة في مجتمع الأسكيمو، والسّلطة في بريطانيا داخل البرلمان أو الحزب أو النّقابة. مع هذا المفهوم والصّيغة الجديدة نكون قد وضعنا رؤية جديدة تؤكد: إنّ الدّولة ليست المعيار الوحيد لعلم الاجتماع السّياسيّ كما كان سائداً في الدّراسات الكلاسيكيّة، لا بل هي قطيعة مع التّحليل الرّسميّ للمؤسسات اعتمد من أجل فهم ظاهرة اجتماعيّة هي السّلطة.

يمكننا الاعتراض على هذه النّظرية التّي تربط السّياسة بالصّراع من أجل السّلطة، وهي رؤية ذاتيّة ومفهوم جسدّه ميكيافلي في كتاباته معتبراً أن الشّهية الوحيدة لرجل السّياسة هي السّلطة. وفي نظرة موضوعية ومجردة عن دوافع الفاعلين السّياسيين، سنلاحظ أن كل سياسة تُتَرجم من خلال صراع على السّلطة. مع ذلك، يمكن أن نرى السّياسة كشيء آخر

[1] Look, MARTINa Lipset Seymour, Reinhard, Bendix “class, Status and Power: A reader in Social Stratification”, Edité par Free Press (1957).

[2] **DAHEL** Robert**,** « Modern Political Analysis », USA, 2e éd., éd. Prentice-Hal, 1970, p. 6-10.

غير السّلطة، فالصّراع من أجل السّلطة ليس إلا جانباً واحداً من الحياة السّياسية. تظهر السّلطة كعامل إضافي وأداة وأساس لما هو سياسيّ politics. فالتّعريف الذّي يرتبط ويتعلق حصراً بدراسة السّلطة يخاطر بالمرور أو بتغييب الجوانب الجوهريّة في الحياة السّياسية.

الاعتراض الرّئيسيّ والكبير الذّي يمكن أن نقدمه على هذا التّعريف للسياسيّ the politics [le politique]، هو فهمه المبالغ فيه أو المفرط. فإذا كان على علم الاجتماع السّياسيّ أن يحلل كلّ ظواهر السّلطة، فإنّه سوف يختلط في نهاية المطاف مع علم الاجتماع العام. كلّ هذا يطرح علينا مجموعة من الأسئلة الأخرى:" ما هي المجموعة السّياسيّة التّي تتجاهلها ظاهرة السّلطة؟ ربّ الأسرة، المدرس في الصّف، وآخرون في المجتمع، يمتلكون سلطة جزئيّة، سلطة أكبر قيمة من أن نغيبها أو نختزلها. فهل هذا يعني أن علاقاتهم مع التّلاميذ والأطفال وعلاقة أرباب العمل مع العمال...إلخ، هي علاقات سياسيّة؟ ضمن معيار أنه على تعريف ما أن يحدد في البداية مجال وحقل البحث، فإنّ تعريف السّياسيّ the politics من خلال السّلطة فقط هو غير كافٍ"[1].

أخيراً، يطمح علم الاجتماع السّياسيّ إلى دراسة جميع هذه القضايا، لكنه مازال بعيداً عن الهدف. نلاحظ وبشكل مستمر عدم تقيّد الأبحاث السياسيّة بالمبادئ العامّة والأوليّة للبحث، وعلم الاجتماع السّياسيّ هو من بين هذه الأبحاث. هناك تأخر كبير جداً على المستوى "العربيّ" الأكاديميّ في مجال علم الاجتماع السّياسيّ، وهي ملاحظة تبرر طموحاً لمشروع في المستقبل: مشروع يأخذ بعين الاعتبار ويعي تحولات وأهمية هذا المجال البحثيّ. وضمن هذا التّأخر الكبير وهذا الغموض الأكبر في مستقبل هذا الحقل البحثيّ على الصّعيد "العربيّ"، أيّ علم الاجتماع السّياسيّ، فإنّه علينا ضمان الحدّ الأدنى في عملية البحث. وقد أشار إميل دوركهايم إلى هذه المسألة:" إذا أردنا إتباع طريق منهجيّ، علينا أن نضع القواعد الأولى للعلم على أرض صلبة وليس على رمال متحركة. علينا أن نعالج ونتطرق لما هو اجتماعيّ من خلال الأماكن والمواضع الأكثر دقّة من حيث قبول التّحقيق والبحث العلميّ. عندئذٍ فقط سيكون ممكنا الدّفع ومواصلة البحث إلى أبعد من ذلك، ومن

[1] COT Jean-Louis, MOUNIER Jean Pierre, « Pour une sociologie politique, », Paris, éd. Point Seuil, 1974, T. 1, p.11-25

خلال أعمال مقاربة تدريجيّة، سوف نتمكن من الإحاطة شيئاً فشيئاً بحقيقة غير ثابتة وهي أن العقل الإنسانيّ لن يستطيع نهائياً، ربما أن يفهم ويتتبع الظواهر الاجتماعيّة بشكل كلّيّ"[1].

الخلاصّة:

حاول البحث الإجابة على الإشكاليّة التّي طرحها في بدايته، وهي تتبع أصول علم الاجتماع السّياسيّ وتحليل مفرداته ووضعها في علاقة مع العلوم الاجتماعيّة الأخرى للوصول في النّهاية إلى وضع تعريف لهذا العلم من خلال طرح سؤال كبير هو: هل يوجد علم يمكن أن نطلق عليه اسم "علم الاجتماع السّياسيّ"؟ .

إنّ علم الاجتماع السّياسيّ لا يبحث ليبرر أو ليدين أو يحاكم، ولا لوضع وتحديد ما هو صحيح، قانونيّ أو مرغوب. ورغم العلاقة التّاريخيّة بين علم الاجتماع السّياسيّ والقانون إلّا أن الفرق بينهما واضح بشكل كبير. فالقانون يحدد ما هو قانونيّ وما هو غير ذلك، وبما أنه يتم تطبيقه على الحياة السّياسيّة فهو يبحث عن تنظيمها وتنظيم آليات وقواعد وسير السّلطة السّياسيّة. إنّ علم الاجتماع السّياسيّ هو تخصص أكاديميّ/جامعيّ يهدف، بالاستناد إلى قواعد علميّة لفهم السّير والعمل السّياسيّ للمجتمعات. لكن لا بدّ ما إعادة التّأكيد هنا على وجود موضوع مشترك بين القانون، وبشكل خاص القانون الدّستوريّ، وعلم الاجتماع السّياسيّ هو: "الموضوع السّياسيّ"، وأن الكثير من الكلّيات أو المؤسسات التّعليميّة تدرّس الاختصاصيّين معاً في نفس الكليّة أو المؤسسة.

ومن غير العودة هنا للتفاصيل، لقد ظهر علم الاجتماع السّياسيّ تدريجيّاً داخل التّخصصات القانونيّة ثمّ انطلق ليتحوّل إلى تخصص جامعيّ مستقل ونوعيّ. يرجع ذلك إلى تاريخ العلوم الاجتماعيّة للسياسيّ the history of socials sciences of politics، وعلى سبيل المثال، تطور علم الاجتماع السّياسيّ في فرنسا في معاهد الدّراسات السّياسيّة، ولكن أيضاً بشكل كبير في كليات القانون أيضاً، يتميز ويختلف علم الاجتماع السّياسيّ عن الفلسفة السّياسيّة التّي تهدف للتساؤل عن ظروف وشروط حياة أكثر انسجاماً وتناغماً وأكثر حريّة داخل المجتمع، أو حول مسألة أفضل نظام سياسيّ ممكن.

1 DURKHEIM, « Règles de la méthode sociologique », Paris, éd. PUF, 17e éd., p. 46-50.

أخيراً: إنّ علم الاجتماع السّياسيّ هو رؤية، من بين الاحتمالات الأخرى، حول الموضوع السّياسيّ، كما يعتبره البعض فرع من العلوم السّياسيّة والذّي بدأ يتضح كرؤية اجتماعيّة منذ نهاية القرن التّاسع عشر.